

جـرّاد يـترأس
اجتماعا للحكومة
تدابير استعجالية
لتنفيذ مخطط
الإنعاش الاقتصادي

04

الشعب

أجراها الرئيس تبون
حركة جزئية
للأمناء العاملين
بالولايات

03



france prix 1

www.echaab.dz

الخميس 15 محرم 1442 هـ الموافق لـ 03 سبتمبر 2020 م العدد: 18344 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني

ISSN 1111-0449

وزارة الاتصال
تحذر من الظاهرة
تتامي اللجوء المفرط
للأسماء المستعارة
في المقالات الصحفية

حذرت وزارة الاتصال، أمس، في بيان لها، من تتامي «اللجوء المفرط» للأسماء المستعارة في توقيع المقالات الصحفية والتي اعتبرت ممارستها «غير مهنية» و«منافية» لأخلاقيات العمل الصحفي.

04

المشرقة على مصلحة
«كوفيد-19» ببني مسوس:

نتوقع ذروة أخرى
للوباء بعد الدخول
الاجتماعي المقبل

04

البروفيسور
سليمان ولد خصال:

قانون منح اللقب
يتعلق بالكفالة
ولا علاقة له بالتبني

02

تعديل القانون الأساسي في البلاد

أول محطة في قطار الإصلاحات

ستقترن الفترة التشريعية الجارية بحدثين بارزين، أولهما مناقشتها مشروع تعديل الدستور، في دورتها ما قبل الأخيرة، وحل البرلمان، والقاسم المشترك بينهما أنهما تعبدان طريق بناء الجزائر الجديدة. لن تكتمل الفترة التشريعية الثامنة وستنقضي الدورة ما قبل الأخيرة المفتوحة، أمس، في غضون أسابيع، ومن المرتقب أن يحل رئيس الجمهورية البرلمان ويعلن عن تنظيم انتخابات تشريعية، تجري نهاية العام، أو مطلع 2021.

03-02



تصوير: عباس تيليو

الكاتب والباحث أحسن تيلاني:
الجزائر تسكنني وشعبنا
يستحق منا التضييقات
الخبير الاقتصادي عبد القادر مشدال:
قاعدة المنشأ أول خطوة لولوج
السوق الإفريقية الحرة

07

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 325
حالات الشفاء: 253
الوفيات: 7
إجمالي الإصابات: 45158
المتماثلون للشفاء: 31746

المئات التهمهم البحر في 2019 حقائق مرعبة عن «الحرقاة»



■ مقارنة علاج جزائرية بعيدة عن النظرة الأمنية

123920 مهاجر غير شرعي عبروا إلى الضفة الشمالية للمتوسط في 2019، يعانون الويلات في تسوية وضعياتهم، وسط تتامي حركات عنصرية في أوروبا المناهضة لهذا الزحف البشري، والذي وإن تراجعت أرقامه باستمرار بسبب سياسة الاتحاد الأوروبي التي تعالج الظاهرة من زاوية أمنية بحتة.

15

مع بداية العد التنازلي لامتحانات شهادتي المتوسط والبيكالوريا



المترشحون وجها لوجه مع مخاوف نفسية وصحية

يقضي أولياء التلاميذ مع بداية العد التنازلي لامتحانات الرسمية، أوقات عصيبة رفقة أبنائهم بعد «قطعة 6 أشهر»، مع التعليم، بسبب تفشي فيروس كورونا.

07

الكاتب كان يعتز
بالديمقراطية
في أمريكا الشمالية
دوطوكفيل:
لابد من قتل
الجزائريين الذين
يقاومون

16

بالخرابة السفلى
وقندهار

هذا سر الأصوات
المتكررة بميلة
بعد الزلزال

19-18

تعديل القانون الأساسي في البلاد

أول محطة في قطار الإصلاحات

من المرتقب توقف قطار الجزائر، الذي انطلق قبل مدة، بمحطة تعديل الدستور، في الفاتح نوفمبر المقبل، تزامنا مع تخليد ذكرى الثورة التحريرية المجيدة، ليفتتح تأشيرة موافقة الشعب الجزائري، قبل أن يستأنف رحلة الإصلاحات السياسية مجددا مباشرة بعد ذلك.

عضو مجلس الأمة فؤاد سبوتة لـ «الشعب»:

تقرير المشروع على البرلمان إجراء دستوري

يسمح تمرير مشروع تعديل الدستور على البرلمان الحالي، بإثارة نقاش كبير حول مسائل، ظلت إلى وقت قريب محل تجاذب بين الساسة وأساتذة القانون الدستوري.

وذكر منها، «منصب نائب رئيس الجمهورية وصلاحياته، وتغير تسمية الوزير الأول، والفصل بين السلطات، لافتا إلى أن ممثلي الشعب سيدلون بأرائهم في المسائل المرتبطة بمسودة الدستور، تضاف إلى الآراء التي عبرت عنها أحزاب ورجال قانون، وستكون إضافة لجملة المقترحات».

وبعدما حرص على التأكيد، أن تمرير مشروع القانون عبر البرلمان، «أمر قانوني دستوري»، أشار إلى أن إمكانية عرضه مباشرة للاستفتاء، لو لم تكن هناك مادة دستورية تحيل رئيس الجمهورية على البرلمان.

وأفاد في السياق، «أعتقد أنه بعد أشهر من الممارسة والتحليل والتدقيق في سيرورة الدولة، يكون الرئيس قد وصل إلى قناعة الذهاب مباشرة، إلى إجراء إصلاحات سياسية عميقة، تمكن من تجسيد خطة الذهاب إلى الجزائر الجديدة، ورفع تحدي الإنعاش الاقتصادي وإعادة مكانة الجزائر، بدون تمرير الإصلاحات في شقيها السياسي والقانوني».

وخلص إلى ضرورة البدء بالإصلاح السياسي، باستفتاء الشعب في تعديل الدستور، على أن يتبع بمعيد المشاريع الإصلاحية، متوقعا سنة حافلة بمشاريع القوانين، تمهيدا لإرساء الجزائر الجديدة.

ف. ب

رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش:

التعديل يضمن رقابة كاملة للبرلمان على الحكومة

الدستوري لجميع الدول الإفريقية، باعتبارها أعضاء نشطين، بالإضافة إلى هيئات الدول الأعضاء الملاحظة وهي البرازيل وتركيا وروسيا، حيث يروج لأنشطتها في مجال القضاء الدستوري والرقابة على الانتخابات.

وتناولت الرسالة الإعلامية للمؤتمر في عددها الثاني (جويلية-أوت)، في باب التطورات الدستورية، المقترحات التي بالجزائر- قال فنيش: «إن تعديل الدستور، الذي سيعرض للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر، يقترح نظاما يتمتع فيه البرلمان ويمارس مهمته بشكل كامل وحرية في مراقبة النشاط الحكومي، وبطريقة تعكس وتغير عن رأي الشعب وسيادته».

وتابع رئيس المجلس الدستوري، بأن «سيادة القانون، هذه يجب أن تقوم على أساس «عدالة حرة ومستقلة» قادرة على ضمان حقوق المواطنين الجزائريين وحررياتهم، وهو «الأمر الذي التزم رئيس الجمهورية بتحقيقه».

وذكر فنيش في هذا السياق، بلجنة الخبراء والدستوريين التي أنشأها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في اليوم الثاني من توليه الرئاسة، والتي شرعت في مراجعة الدستور، في مبادرة تهدف «لإحلال سيادة القانون وجمهورية جديدة تهدف إلى أن تكون قوية من خلال مؤسساتها».

وانعكست هذه الإرادة السياسية، يضيف السيد فنيش، على مشروع القانون المعدل للدستور، والذي «يدعو إلى إعادة تنظيم المؤسسات الدستورية مع فصل واضح ومرن للسلطات في نظام شبه رئاسي، يكون شعبيا بأفضل ممارسات النظامين الرئاسي والبرلماني الكلاسيكيين» ويتوافق والسياق الجزائري».

من جهة أخرى، ذكر رئيس المجلس الدستوري به «التطور المشهود» الذي عرفه مؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية منذ نشأته في الجزائر سنة 2011، مشيرا إلى ضرورة التفكير في «ملازمة نصوصه الأساسية ومراجعة آليات عمله من أجل مواكبة العالم المتغير».

ويعد المؤتمر فضاء يجتمع معظم هيئات القضاء

أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، أن مشروع تعديل الدستور يضمن تحقيق رقابة «حرة، و«كاملة، للبرلمان على النشاط الحكومي في ظل سيادة القانون وعدالة «حرة ومستقلة».

في كلمة افتتاحية العدد الثاني للرسالة الإعلامية للمؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية –الكان مقره بالجزائر- قال فنيش: «إن تعديل الدستور، الذي سيعرض للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر، يقترح نظاما يتمتع فيه البرلمان ويمارس مهمته بشكل كامل وحرية في مراقبة النشاط الحكومي، وبطريقة تعكس وتغير عن رأي الشعب وسيادته».

وتابع رئيس المجلس الدستوري، بأن «سيادة القانون، هذه يجب أن تقوم على أساس «عدالة حرة ومستقلة» قادرة على ضمان حقوق المواطنين الجزائريين وحررياتهم، وهو «الأمر الذي التزم رئيس الجمهورية بتحقيقه».

وذكر فنيش في هذا السياق، بلجنة الخبراء والدستوريين التي أنشأها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في اليوم الثاني من توليه الرئاسة، والتي شرعت في مراجعة الدستور، في مبادرة تهدف «لإحلال سيادة القانون وجمهورية جديدة تهدف إلى أن تكون قوية من خلال مؤسساتها».

وانعكست هذه الإرادة السياسية، يضيف السيد فنيش، على مشروع القانون المعدل للدستور، والذي «يدعو إلى إعادة تنظيم المؤسسات الدستورية مع فصل واضح ومرن للسلطات في نظام شبه رئاسي، يكون شعبيا بأفضل ممارسات النظامين الرئاسي والبرلماني الكلاسيكيين» ويتوافق والسياق الجزائري».

من جهة أخرى، ذكر رئيس المجلس الدستوري به «التطور المشهود» الذي عرفه مؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية منذ نشأته في الجزائر سنة 2011، مشيرا إلى ضرورة التفكير في «ملازمة نصوصه الأساسية ومراجعة آليات عمله من أجل مواكبة العالم المتغير».

ويعد المؤتمر فضاء يجتمع معظم هيئات القضاء

لن تستمر بسبب الحل الوشيك للبرلمان

الفترة التشريعية الثامنة تقترن بالدستور الجديد

الدولة ومؤسساتها».

وربط الرئيس تبون بين الوثبة الوطنية، وبين «طى صفحة الخلافات، والتشتت والتفرقة»، على اعتبار أنها «من عوامل الهدم والتدمير، وقد أمرنا الله عز وجل بنبد الخلافات والتنازع حتى لا نفشل وتذهب ريحنا».

ومن هذا المنطلق، خُصص إلى «أننا ملزمون جميعا.. مهما تباينت مشاربنا الثقافية والسياسية، ملزمون، ولا خيار لنا.. من أجل بناء جمهورية جديدة.. مستقرة ومزدهرة، مسترشدين ببيان ثورة نوفمبر المجيدة، الذي كلما انحرفنا عنه، إلا وأصابنا عوامل التفرقة والتشتت والضعف والهوان».

ويعد انقضاء 9 أشهر كاملة عن إلقائه هذا الخطاب، تخللتها جائحة كورونا التي فرضت ترتيبا جديدا في أولويات السلطات العليا في البلاد، تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون الدستور، سيعرض على آخر دورة من الفترة التشريعية الحالية، بعدما أعلن رئيس الجمهورية عن حله وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، تصب بدورها في إطار الإصلاحات السياسية التي يعتزم تجسيدها.

وكان الرئيس قد حرص على التأكيد أننا «مقبلون على تضحيات جسام، من أجل بناء الجمهورية الجديدة، بناء على الالتزامات 54 التي صوتم عليها بنشفافية وسيادة يوم 12 ديسمبر 2019»، التي يأتي في مقدمتها «تعديل الدستور الذي هو حجر الأساس لبناء

ستقترن الفترة التشريعية الثامنة وستقضي بحدثين بارزين، أولهما مناقشتها مشروع تعديل الدستور، في دورتها ما قبل الأخيرة، وكذا حل البرلمان، والقاسم المشترك بينهما، أنهما تعبدان طريق لبناء الجزائر الجديدة.

فريال بوشوية

لن تكتمل الفترة التشريعية الثامنة وستقضي الدورة ما قبل الأخيرة المفتوحة، أمس، في غضون أسابيع، إذ من المرتقب أن يحل رئيس الجمهورية البرلمان، ويعين عن تنظيم انتخابات تشريعية، تجري نهاية العام، أو مطلع 2021.

عندما انتخب رئيس الجمهورية ذات 12 ديسمبر من العام 2019، ثامن رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قال في كلمة ألقاها بمناسبة تنصيبه، مخاطبا الجزائريين «أخاطبكم أنتم الذين صنعتم التاريخ من جديد، بإقبالكم الملحوظ على صناعة مستقبل الجزائر بقراركم السيد يوم 12 ديسمبر 2019».

وأضاف، «لقد صنعتم نجاحا باهرا بتبليكم نداء الواجب الوطني المقدس، وأعدتم الجزائر إلى سكة الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية، التي لم يطعن فيها أحد»، دونما تقويت الفرصة للتبنيه إلى أن «النجاح الكبير، هو ثمرة من ثمار الحراك الشعبي المبارك، الذي يادر به شعبنا الكريم، عندما استشعر بسيريرته وضميره أنه لا بد من وثبة وطنية لوقف انهيار

أستاذ العلوم السياسية رضوان بوهيدل لـ «الشعب»:

ممثلو الشعب أمام مسؤولية تاريخية

وإن كانت الأخيرة في هذه التشكيلة، ذلك أن البرلمان مكون من أغلبية حزبية، أصبحت مرفوضة شعبيا، إلا أن بعض الأقلية، لعبت دورا محوريا كأحزاب في الساحة السياسية، وليس ككتل برلمانية، سواء خلال انتخابات ديسمبر الأخير، أو خلال المشاورات مع السلطة وفتح أبواب الحوار، أو حتى من خلال المقترحات والمبادرات التي تم رفعها إلى السلطة.

لذلك، لا يمكن إقصاء الجميع وأخذ الأقلية بذنب الأغلبية، التي مازالت تعيش سيانا سياسيا في الواقع، رغم المحاولات المتكررة لإعادة التمويع والتجديد الداخلي، لكن يبدو أن الخارطة السياسية والحزبية، ستتغير بعد الدستور الجديد والانتخابات التشريعية والولائية والبلدية المقبلة.

• فضلت بعض الأحزاب الاطلاع على الصيغة النهائية للمشروع، بعد رفع مئات التعديلات، ما تعليقك؟

• أكد من حق الأحزاب والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية وحتى المواطن، عموما الاطلاع على النسخة النهائية بعد التنقيح، والتي من المرتقب أن تكون قد استجابت لعدد من الاقتراحات التي عرفت إجماعا أو توافقا كبيرا، لكن لا يمكن لأحد أن يغير في نص المشروع الدستوري النهائي، إلا عن طريق الصندوق.

فمرحلة المقترحات قد ولت والآن مرحلة التصويت بـ «نعم» أو «لا».. وعلى كل طرف سواء القابل للدستور أو الرافض له، أن يبدأ التوسيق السياسي لأرائه بكل حرية وديمقراطية قبل الفاتح من نوفمبر.

لكن من السابق لأوانه اليوم، اتخاذ موقف رافض أو موافق على الدستور، قبل الكشف عن

أكد أستاذ العلوم السياسية رضوان بوهيدل، في معرض رده على أسئلة «الشعب»، أن تمرير مشروع قانون الدستور على البرلمان، يضع ممثلي الشعب أمام مسؤولية تاريخية وكبيرة، لافتا أن حل البرلمان ليس قرارا نهائيا. حاورته: فريال ب.

«الشعب»: يجزم البعض، بأن تمرير مشروع قانون تعديل الدستور على الدورة البرلمانية، التي لن تكتمل بسبب الحل الوشيك للبرلمان، قد ينقص من مصداقيته، ما رأيك؟

الأستاذ رضوان بوهيدل: مادام البرلمان لم يحل بعد، عليه أداء دوره ووظيفته ولو شكليا، حتى يتمكن النواب من الخروج بشرف في آخر مهمة لهم أمام الشعب باعتبارهم ممثليه.

ولا يجب أن ننسى نقطة أخرى مهمة، وهي أن حل البرلمان ليس قرارا نهائيا، خاصة أن عهدة البرلمان تنتهي رسميا في 2022، وإن وقع إجماع على أن التشكيلة الحالية تعتبر عموما من مخلفات النظام السابق، ومن الأجدر حل البرلمان ولو تبقى في عمره يوما واحدا.

• هل كان من الأفضل عرضه مباشرة للاستفتاء؟

• يبقى قرار عرض الدستور على الاستفتاء للرئيس المنتخب، وهو الذي يادر بالتعديل ولم يكن مجبرا، وإن كان الظرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء المحلي أو الدولي، يستدعي المرور بأقصى سرعة إلى الإصلاحات جذرية من خلال دستور جديد.

ويبدو أن رئيس الجمهورية، يريد أن يضع ممثلي الشعب أمام مسؤولية تاريخية وكبيرة،



صيفته النهائية التي سيستفتى الشعب فيها... فالرافض يعارض من أجل المعارضة فقط، وهذا بعيد عن الممارسة السياسية الحقة والذي يقبل مغفوض العينين منذ الآن متملق، لذلك يجب الانتظار.

• باعتبارك أستاذ مختصا في العلوم السياسية، ما هي قراءتك لرؤية الرئيس تبون للجزائر الجديدة وماذا بعد تعديل الدستور؟

• أكد أن الرئيس تبون تعهد أثناء ترشحه بـ «جزائر جديدة» كشعار يحمل الكثير من الرمزية، أولها إحداث قطيعة تامة مع ممارسات النظام السابق، وقطع دابر العصابة وبداية عهد ديمقراطي جديد وتفاذي تكرار أخطاء الماضي... كل هذا هو جزائر جديدة في ظل الحريات والحقوق والواجبات... وتوازن بين السلطات واستقلالية العدالة، وكل ما يخدم المواطن اجتماعيا سياسيا واقتصاديا... الجزائر الجديدة فكرة تعني صفحة جديدة بدون التخلي عن تاريخ بلادنا الحافل بالأحداث التي تعتبر أساس أي جديد مستقبلي.

لإعلاناتكم اتصلوا | تليفاكس: 73.60.59 (021)

بالقسم التجاري: السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: 73.71.28... (021)
73.76.78 (021)
73.30.43 (021)
73.95.59... (021)
الفاكس:

المقالات والوثائق التي ترسل أو تسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

■ ملاحظة:

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر

مصطفى هميسي

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس ماله الاجتماعي: 200.000.000 دج
39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com / الموقع الإلكتروني: http://www.ech-chaab.com

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 023 4691 80
الفاكس: 023 4691 77

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

الإدارة والمالية 60.70.40 (021)

طبع بالمؤسسات التالية: الوسط، مطبعة S.I.A الغرب، شركة الطباعة S.I.E الجنوب، مطبعة ورقلة مطبعة بشار S.I.A

تطلعات المجلس الشعبي الوطني في المرحلة القادمة إرساء قواعد الجمهورية الجديدة وتعزيز الاستقرار ■ شنين: لا يمكن للشعب بناء دولته مع استمرار منطق تصفية الحسابات



أزمة تزويد بعض المناطق بمياه الشرب، أو أزمة السيولة التي أصبحت قناعة عامة أن هناك من يقف وراءها، ولكن مهما كانت هذه الأطراف، إلا أنه يجب أن تكون إرادة معالجة هذه الأزمات أكبر وأقدر وفي أقرب الأجل من أجل تقليص هوة الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته والتي يجب أن تكون دوما بوصلتا في مسار بناء الجزائر الجديدة.

بالموازاة مع ذلك، عبر شنين في كلمته، عن ارتياحه لقرارات رئيس الجمهورية المتخذة في التعامل مع جائحة كورونا، من خلال تبني توجهات اللجنة العلمية والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والإقتصادية التي تعرفها البلاد، كما ثمن الجهود التي تقوم بها الحكومة ومختلف المساعي الرامية إلى مواجهة الوباء والتوعية من مخاطره والحد من انتشاره، من جهة، ومحاولات استئناف الحياة العامة للتقليل من حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها الباهظة.

مشاريع قوانين تستجيب لتطورات المجتمع

ستكون الدورة البرلمانية 2020-2021 «ثرية» في شقها التشريعي، حيث ستتضمن، مثلما ذكر شنين، «مشاريع قوانين تستجيب للحلول التي تعيشها الجزائر والتطورات التي يعرفها المجتمع».

ويسعرض خلال هذه الدورة، الموافقة على أوامر تعكس الوتيرة المتسارعة التي تعمل بها مؤسسات الدولة والمستجيبة لضرورات المجتمع، على غرار الأمر المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، والأمر المتعلق بتعديل قانون الصحة، والأمر المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغرض استحداث أقطاب جديدة وتعديل الأحكام المتعلقة بامتياز التقاضي وإعادة النظر في قواعد المحادثة الموثقة عن بعد في الإجراءات القضائية، والأمر المتعلق بتعديل قانون العقوبات، إضافة إلى مشاريع قوانين أخرى، حاليا قيد الإعداد، ستقوم الحكومة بإيداعها خلال هذه الدورة، على أن يتم نشر القائمة النهائية لمشاريع القوانين التي أدونت وستودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني للدراسة والمصادقة مع بداية كل دورة برلمانية.

دعم القضايا الدولية العادلة... موقف ثابت

جدد شنين التأكيد على مواقف الجزائر «الثابتة» تجاه القضايا العادلة عبر العالم، استنادا للشريعة الدولية، سواء ما تعلق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عن طريق استفتاء ديمقراطي تنظمه منظمة الأمم المتحدة عبر بعثة المينورسو من أجل تصفية الاستعمار في آخر مستعمرة في إفريقيا ومن ثم استكمال عملية التحرر والانعتاق في قارتنا، أو بحق الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه التاريخية وبناء دولته المستقلة والسيدة والمقتدرة وعاصمتها القدس الذي قال إنه « غير قابل للتصرف أو التعدي».

وأعلن دعمه الدبلوماسي الجزائرية في بناء أمن مستديم في جوار جيو-أمني، سواء في ليبيا أو مالي من خلال الدعوة الحثيثة للحوار الوطني البناء من أجل بناء إجماع سياسي يمكن البلدين من بناء أرضية دستورية تضمن مشاركة الفواعل المؤمنة بالوطن والرافضة لقوة السلاح والمقتنعة بضرورة بناء المؤسسات السياسية الجامعة، وهي المقاربة الجزائرية النابعة من تجربتها الرائدة في حل النزاعات.

يتطلع المجلس الشعبي الوطني كممثل للشعب الجزائري، للمساهمة في إرساء قواعد الجمهورية الجديدة بالمشاركة الفاعلة والمنجزة في الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستور، حتى يعلن في 1 نوفمبر ميلاد صفحة جديدة عمادها المواطنة الفاعلة والمشروعية الشعبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، وإنهاء ما أسماه رئيس المجلس الشعبي سليمان شنين «مرحلة الوصاية والهيمنة واحتكار السلطة والثروة»، مؤكدا أنه «لا يمكن للشعب بناء دولته باستمرار منطق تصفية الحسابات».

زهراء ب. تصوير: عباس تيليوة

حرص شنين، في جلسة افتتاح الدورة البرلمانية 2020-2021، غاب عنها نواب جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال، مقاطعي الجلسات البرلمانية منذ عدة أشهر، على إبراز دور المجلس الشعبي الوطني ومهامه بعد أن تلقى عدة ضربات من داخل وخارج المجلس ودعوات إلى حله، بحجة عدم شرعيته الدستورية، وقال: «مجلسنا شريك دستوري في صناعة السياسات العامة وفي بناء دولة الحق والقانون وترقية العمل الديمقراطي وفي تعزيز الاستقرار النسقي للدولة، وذلك من خلال أعماله التشريعية والرقابية».

ولم يخف رئيس الغرفة السفلى للبرلمان، رغبة النواب كممثلين وطنيين للشعب الجزائري، في المساهمة رفقة الجهود الوطنية في إرساء قواعد الجمهورية الجديدة، من خلال المشاركة الفاعلة في الاستفتاء حول مشروع تعديل الدستور، مؤكدا أن الجميع يتطلع إلى مضمون التعديل «الذي لا يراودنا أدنى شك أن تتضمن المقترحات المجمع عليها من مختلف الشركاء السياسيين والأخصائيين وكل من ساهم في النقاش الوطني الذي اعتمد منهجية علمية دون أن تقلل من مبادرة صاحب الصلاحية والحق الدستوري في عرض المشروع على الشعب صاحب السيادة».

وحسب شنين، «لا يمكن للشعب أن ينطلق في بناء دولته باستمرار منطق تصفية الحسابات والكيدية والتطاول على الحاضر والماضي والمناولة في زيادة الاحتقان الشعبي»، مشددا على أننا في مرحلة أوجح فيها إلى الخطاب الجامع وثقافة التنازل وتوحيد الكلمة، فلا أحد يمكنه أن ينتصر دون جبهة داخلية متماسكة على وحدها كقيلة ببناء جزائر قوية قابلة لمواجهة كل التهديدات والتحديات والتقلبات الإقليمية والدولية.

تعامل الرئيس مع القضايا الوطنية يعكس إرادة التغيير

لقيت الرؤية الجديدة لرئيس الجمهورية في التعامل مع القضايا الوطنية ارتياحا لدى المجلس الشعبي الوطني. وتوقف شنين في خطابه عند ما تم اعتماده من أدوات تقييم وتواصل مباشر مع المواطنين عبر آليات مؤسسية، على غرار اللقاءات مع السلطات المحلية وانتهاج خطاب المكافحة والمصارحة، إضافة إلى الاستمرار في التواصل مع المواطنين عبر مختلف وسائل الإعلام التي «أصبح لها دور أساسي في كشف التلاعب والعمالة المسجلة في عدم تنفيذ القرارات المركزية المتخذة».

وأوضح المتحدث، أن هذا توجه أفرز قناعة لدى عموم المواطنين بوجود إرادة سياسية في التغيير والتكفل بانشغالات المواطنين، خاصة في المناطق المحرومة التي أخذت حيزا واسعا في أولويات الدولة وتحتاج دعما كبيرا من المؤسسات المنتخبة في الرقابة والإصرار على توفير الظروف الدنيا في الحياة الكريمة للمواطنين ومحاربة المظاهر القديمة التي لا صلة لها بالتنمية وبخطاب بعيد عن الحقيقة ومعاناة المواطنين. وأكد شنين، أنه ليس من غير المقبول أن تستمر بعض الأزمات المفعلة، على غرار

أجراها الرئيس تبون حركة جزئية للأمناء العامين بالولايات



أجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس، حركة جزئية للأمناء العامين بالولايات، حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

وقد تم بموجب هذه الحركة إنهاء مهام كل من السادة الأمناء العامين الآتية أسماؤهم :

- بوقارة رشيد (ولاية خنشلة)
- عز الدين بوطارة (ولاية جيجل)
- لعرج بن عدان (ولاية ورقلة)
- معمور مريـن (ولاية عين تموشنت)
- بوعيط الطاهر (ولاية تبسة)
- كما تم تعيين كل من السيدات والسادة أمناء عامين والآتية أسماؤهم :
- تيار محمد (ولاية البليدة)
- بوزيان العربي (ولاية تبسة)
- دحماني محمد (ولاية تيارت)
- ميلود فلاح (ولاية تيزي وزو)
- حموش جمال الدين (ولاية الجزائر)
- عبد الكريم بن قويدر (ولاية جيجل)
- مكي قدور (ولاية سطيف)
- تلي خيرة (ولاية قالمة)
- بن يوسف أحمد (ولاية ورقلة)
- سعيد خليل (ولاية سوق أهراس)
- مجوبي سامي (ولاية عين تموشنت)
- وريية نجاة (ولاية غليزان)
- فارصي الحاج (ولاية خنشلة).

افتتاح الدورة البرلمانية العادية فوجيل: 1 نوفمبر لاستفتاء الدستور له دلالة ومعاني تاريخية

التجند والتخندق لبناء الجزائر الجديدة بمعالم واضحة تستند على مرجعيتها التاريخية، تحديد الأولويات المستعجلة بداية بإرساء قواعد الوثيقة الأسمى في البلاد وبناء اقتصاد قوي، هي أهم مضامين كلمة صالح فوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، في افتتاح الدورة البرلمانية العادية لمجلس الأمة لسنة 2020-2021، أمس، للدخول في مرحلة جديدة لتجسيد التزامات رئيس الجمهورية الانتخابية على أرض الواقع.

الوباء يوميا ما أوصلنا إلى التخفيف من هذا الوباء، مؤكدا أننا في مستوى مرض جدا وتجاوزنا هذه المرحلة الأخيرة بفضل برنامج الحكومة للمتابعة اليومية المحلية والوطنية، لكنه شدد على اليقظة وعدم التهاون في التقيد بالإجراءات الاحترازية.

استقلالية القرار السياسي تعزز علاقة الجزائر بالخارج

على الصعيد الدولي، قال رئيس مجلس الأمة بالنيابة، إن إستقلالية القرار السياسي للجزائر هي التي تعزز العلاقات مع دول العالم والجوار، كما أن هناك تحديات إقليمية تواجهنا، مضيفا أن الجزائر لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي رفضت قيادة الثورة أن يسيل دم آخر غير دم الجزائريين على أرضنا ما جعل الجزائر مستقلة في كل العالم.

وذكر فوجيل بموقف الجزائر الثابت من حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى رأسها قضية الشعب الصحراوي، موضحا أن الجزائر ليست لها مشكل مع المغرب في هذه القضية، التي تلقت بلاندا اتهامات بشأنها. وبخصوص القضية الفلسطينية، قال المتحدث إن موقف الجزائر ثابت لا يتغير منذ 1942 وشعبنا مجند لمساعدة أشقائه في فلسطين، مشيرا إلى المساومات اليوم حول القضية، داعيا قيادة الفصائل الفلسطينية للوحدة ونبذ الخلافات واعتماد برنامج واحد وهدف واحد والعمل على استقلالية القرار السياسي دون تدخل أي طرف، مضيفا أنه كمجاهد شارك في ثورة أول نوفمبر ينصح الفلسطينيين بالإلتفاف وأن يأخذوا مسؤوليتهم ويوحدا قيادتهم وهدفهم واستقلال فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.



بالتجند والتخندق في صف واحد لبناء جمهورية جديدة. وبحسبه، الخلافات السياسية للأحزاب يفصل فيها الشعب. وأبرز رئيس مجلس الأمة بالنيابة، رمزية تدشين المسجد الأعظم في الفاتح نوفمبر والذي له صلة مباشرة مع تاريخ الإسلام في الجزائر أثناء الاستعمار وتاريخ نوفمبر الذي حرر العباد، لأن الإسلام ببلادنا كان مستعمرا، مذكرا بمطالب العلامة عبد الحميد بن باديس بفصل الدين عن الدولة في خطبة الجمعة. في المقابل، أبدى فوجيل رأيه من مختلف القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية خلال اجتماع أعضاء الحكومة والولاة والمتعلقة بالجماعات المحلية، على رأسها التكفل بمناطق الظل التي تعالج حاليا، واصفا هذه المناطق بمعاقل جيش التحرير الوطني قائلا: «التكفل بهذه المناطق له أهمية، بما في ذلك الاجتماع مع أرياب العمل ومسؤولين عن الاقتصاد الوطني، هناك أشياء مستعجلة وأولويات الأولويات، خاصة تطوير الاقتصاد الوطني».

ونوه رئيس مجلس الأمة بالنيابة بالطاغم الطبي وأعوان الصحة وكل المساعدين للقطاع والجماعات المحلية، الذين تابعوا حالات تطور

لضبط جدول أعمال الدورة البرلمانية 2020-2021

اجتماع مشترك لمكتبي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة

6 - مشروع قانون يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الموقع بكينغالي في 21 مارس سنة 2018.

7 - مشروع قانون يعدل ويتم القانون رقم 98 - 04 المؤرخ في 15 جوان سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي.

كما يمكن أن تضاف لهذه القائمة مشاريع القوانين التي هي حاليا قيد التحضير والإعداد طبقا للفقرة الثانية من المادة 15 من القانون العضوي رقم 16-12.

وعقب ذلك، فسح المجال أمام أعضاء مكتبي الغرفتين «للتقاش وإبداء الرأي بخصوص بعض مشاريع القوانين التي عرضتها ممثلة الحكومة».

وتناول الاجتماع «كيفية تكثيف التنسيق والتشاور بين غرفتي البرلمان والحكومة»، وأكد الحضور على «أهمية ضرورة انخراطهم لإنجاح مسعى رئيس الجمهورية في تعديل الدستور المرتقب خلال الفترة القريبة القادمة».

واج

أولا: مشاريع القوانين المودعة حاليا لدى المجلس الشعبي الوطني، منها مشروع القانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 20-01 الموافق 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

ثانيا: مشاريع القوانين التي يمكن إيداعها لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني خلال الدورة الحالية للبرلمان:

1 - مشروع قانون المالية لسنة 2021.

2 - مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

3 - مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر الذي يعدل ويتم القانون رقم 18 - 11 المؤرخ في 2 جويلية سنة 2018 والمتعلق بالصحة.

4 - مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر الذي يعدل ويتم الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 جوان سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

5 - مشروع قانون يتضمن الموافقة على الامر المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها.

ترأس صالح فوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وسليمان شنين رئيس المجلس الشعبي الوطني، أمس، بمقر المجلس الشعبي الوطني، اجتماعا مشتركا لمكتبي غرفتي البرلمان بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار، ممثلة للحكومة، وذلك لضبط جدول أعمال الدورة البرلمانية العادية 2020-2021، حسب بيان للمجلس الشعبي الوطني.

يندرج الاجتماع -حسب المصدر- في إطار «أحكام الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 هجري الموافق 25 أغسطس 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة».

وعرضت وزيرة العلاقات مع البرلمان «قائمة مشاريع القوانين التي يمكن أن تشكل في الوقت الحالي جدول أعمال الدورة البرلمانية العادية 2020-2021 على النحو الآتي ذكره:

وزارة الاتصال تحذر من الظاهرة

تناهي اللجوء المفرط للأسماء المستعارة في المقالات الصحفية

وكما هو الشأن بالنسبة للرسائل المجهولة، فإن الأمر يتعلق هنا بوسيلة دنيئة لتحطيم الكثير من الإطارات النزيهة وذات الكفاءة.

وأوضح المصدر، أن المقالات غير الموقعة والتوقيعات المستعارة تثير الشكوك وتقوض الثقة بين الحكام والمحكومين والمسيرين والمرؤوسين...

وبين الشعب ودولته والشعب وجيشه».

واعتبرت الوزارة، أنه «علاوة إلى عدم الشجاعة على المواجهة وتحمل مسؤولية كتاباتهم، فإن هوة إخفاء الهوية والغموض ينتهجون سبلا غير نزيهة وهي إبقاء أرقامهم في السرية لتضليل قرائهم، غير أن عدم توقيع بعض النصوص لا يخلي مسؤولية الكتاب إزاء ما كتبوا ولا مسؤولية وسائل الإعلام إزاء ما تنشره أو تبثه».

وأضاف البيان، أنه «لابد من التنبيه إلى أن الكتابات التي تنطوي على جنحة لا يمكن تبرئتها باستخدام الاسم المستعار وبالأحرف الرمزية ولا يمكن حجب هوية كتابها أمام القاضي في حالة المتابعات القضائية».

وخلص بيان وزارة الاتصال، إلى أن «سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، المنشأة بموجب المادة 40 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام، سيعود لها قريبا جدا السهر على البقطة اللازمة التي يتطلبها انتشار هذا النوع من الكتابات وذلك من أجل الحد من استخدامها بهدف تعميم القواعد السليمة وأخلاقيات المهنة من أجل ممارسة سليمة وهادئة لحرية الصحافة».

المشرقة على مصلحة «كوفيد-19» ببني مسوس لـ «الشعب وبكائد»:

توقع ذروة أخرى للوباء بعد الدخول الاجتماعي المقبل

والوفيات، على غرار دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن الأمر الذي لايزال غير معروف لدى الأطباء، هو التأكد من عدم إصابة المتعافين من كوفيد- 19 مجددا، ولعل هذا الأمر هو المقلق، في انتظار توفر اللقاح المضاد للفيروس.

ولذلك تشدد الدكتوراة يزيدي على ضرورة رفع درجة اليقظة والحيطة إلى أعلى مستوى، والسهر على التطبيق الصارم للاحتياطات الوقائية، مع التحسيس المستمر بخطورة الوباء.

وذكرت المتحدثات بالتضحيات التي قدمها وما يزال يقدمها الطاقم الطبي لمجابهة الوباء القاتل، وقد دفعوا في سبيل ذلك حالات وفاة في أوساط الجيش الأبيض، مشيرة إلى أن زملاءها اضطروا إلى كراء مساكن على حسابهم قرب المستشفى وحتى في الفنادق القريبة منه، حتى لا ينقلوا الفيروس إلى أهلهم الذين لم يروهم منذ شهور، وقالت إن هناك زميلات لها تركن أطفال رضعا في سبيل المهنة والتكفل بحالات كوفيد-19.

يذكر، أن مصلحة الطب الداخلي لمستشفى بني مسوس تتوفر 17 سريرا لاستقبال حالات الإصابة بفيروس كورونا و 8 أسرة مخصصة للانعاش، وهو ثاني مصلحة بعد مصلحة أمراض الصدر التي فتحت لاستقبال المصابين، كما فتحت مصالح أخرى لنفس الغرض بعد أن ارتفعت عدد الحالات بشكل كبير شهر جويلية الفارط.

نهاية الحجر الصحي لـ197 جزائري تم إجلاؤهم من المغرب

إقامتهم في عدة ولايات من الوطن. وأضاف المسؤول، أنه لم تسجل أية حالة كوفيد-19 من بين هؤلاء الأشخاص الذين خضعوا لفحوصات ومتابعة صحية طيلة مدة الحجر.

وتتدرج عملية إجلاء هؤلاء المواطنين، في إطار المخطط الذي قامت به وزارة الشؤون الخارجية لإجلاء المواطنين الجزائريين العالقين بالخارج والذي سمح بعودة العديد منهم.

حذرت وزارة الاتصال، أمس، في بيان لها، من تنامي «اللجوء المفرط» للأسماء المستعارة في توقيع المقالات الصحافية والتي اعتبرتها ممارسة «غير مهنية» و«منافية» لأخلاقيات العمل الصحفي.

وجاء في البيان، «أن تنامي اللجوء المفرط للأسماء المستعارة في توقيع المقالات الصحافية، يحملنا كفاعلين ومهنيين في قطاع الاتصال على التبرؤ منه، لأن الأمر يتعلق هنا بممارسة غير مهنية ومنافية لأخلاقيات العمل الصحفي».

وذكرت الوزارة في هذا السياق، بأن «الصحافة هي أولا التزام: التزام بإيصال الخبر وإظهار الحقيقة في جميع الظروف وهو ما يتطلب الشجاعة والجرأة والحس العالي بالمسؤولية، امتدادا للمسار التاريخي الطويل للمهنة، مسار حافل بالتضحيات والنضال في سبيل الوطن».

وأضاف البيان، «إذا كان اللجوء إلى استعمال الأسماء المستعارة وتعميمه كوسيلة للبقاء على قيد الحياة مقبولا في حال مطاردة الصحفيين، كما كان الشأن خلال العشرية السوداء، فإنه لا يوجد ما يبرره في السياق الحالي المتسم بحرية الصحافة والذي يتيح حتى لأشباه صحفيين ممارسة يتخذونها كوسيلة لإخفاء هويتهم».

واعتبرت الوزارة، أن «الاستعمال المفرط للأسماء المستعارة والمقالات غير الموقعة، لها نفس ضرر الرسائل المجهولة التي قرر، مؤخرا، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وضع حدّ لها برميها في فرامة النفايات».



حريصة بصفة دائمة على متابعة مدى تقدم مخطط الإنعاش هذا وكذا على تقييمه في اجتماعات الحكومة، والمجالس الوزارية المشتركة، كما ستقدم عرض حال إلى الرئيس بشكل دوري خلال مجالس الوزراء. وأخيرا، خلص الوزير الأول إلى تكليف وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة، بوضع مخطط اتصال بغرض إطلاع الرأي العام بمستوى إنجاز العمليات المسجلة لحساب كل دائرة وزارية.

طالب برلمانيه بممارسة التوعية والتعبئة له

«الأفلان» يدعو لإنجاح مشروع تعديل الدستور

لجان المالية والرقابة، إلى جانب اعتماد مبدأ العدل والمساواة بين كل المناضلين». وأضاف بالقول: «سأعمل مع زملائي على استئصال الفساد من جذوره»، لأن النضال في الحزب «ليس سجلا تجاريا للغنى والثراء».

في هذا الإطار، ثمن بعجي التوجه الذي رسمه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في برنامجه حول ضرورة الفصل بين السياسة والمال الفاسد، مستثنيا في ذلك رجال المال الشرفاء والنزهاء الذين رحب بهم في صفوف الحزب.

وبخصوص الاستحقاقات الوطنية التي ستعقب الاستفتاء على تعديل الدستور، أكد الأمين العام «استعداد» حزبه وتأهبه لهذه المواعيد، كما كشف عن استعداده لخوض غمار حملة الاستفتاء على الدستور.

وبذات المناسبة، دعا بعجي القوى السياسية إلى «فتح حوار جاد مسؤول وعميق للوصول إلى حد أدنى من التوافق حول القضايا الكبرى»، موضحا أن حل مشاكل الجزائر في جميع الميادين «يحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى السياسية».

الباحث في علم الفيروسات الدكتور ملهاق:

النتائج العلمية لقرار تخفيف الحجر وفتح المرافق تظهر في أسبوعين

البعض، داعيا المواطنين إلى التحلي بمزيد من الوعي في انتظار نتائج التحقيقات. وعرج على صعيد آخر، مع حلول فصل الخريف إلى الخلط بين الأنفلونزا الموسمية والكوفيد19. بالنظر إلى تشابه الأعراض، ما يجعل الأطباء أمام إشكالية صعوبة التشخيص السريري واللجوء أحيانا إلى استعمال تحاليل «بي.سي.ار» وأشعة «السكران» لإثبات انه وباء وليست أنفلونزا، خاصة في حال الانتشار الواسع وازدياد عدد الحالات وانتشار الهلع في أوساط المواطنين.

وقال الباحث ملهاق، إن المعروف أن الأنفلونزا الموسمية تصيب عددا كبيرا من المواطنين في هذه الفترة بالتزامن مع انتشار فيروس «كورونا»، أي في نفس موسم

الأنفلونزا الموسمية، ما يحدث خلطا لدى المواطنين، مشيرا في ذات السياق الى دور الإعلام في تعريف الأشخاص أنهم عرضة للإصابة بالأنفلونزا الموسمية وضرورة التعامل معها كما في السابق وبهدوء ودون هلع.

وبناءة في مختلف أبوابه وفصوله»، مشيرا إلى أن التعديل الدستوري المرتقب «سيترتب عنه انتقال نوعي في النظام السياسي وينبثق عنه ميلاد جمهورية جديدة يسودها الحق والعدل والقانون، لا تدير ظهرها لماضيهها ويكون لجميع الأجيال مكانة مرموقة فيها». وأوضح أن اللقاء مع برلمانيي الحزب خصص لـ«شرح خريطة طريق العمل الحزبي في الأيام القادمة»، مشيرا إلى أن حزبه «يعاني من أزمة عميقة ومتعددة الجوانب كادت تفقده شرعية الوجود نهائيا لولا جهود المناضلين في اللجنة المركزية».

وبهذا الخصوص قال بعجي، إن حزب جبهة التحرير الوطني «عرف أزمات هدامة عصفت بمقوماته الأساسية، حيث ساد الإهمال والتسيب واستشري الفساد، وتم التخلي عن الممارسات الديمقراطية، حتى أصبح مفهوم النضال منحصرا في السعي نحو التموقع وحصد المناصب».

وتعهد الأمين العام للحزب بـ«الالتزام بمحاربة كل أشكال الفرقة والفتن، والعمل على تطبيق أحكام الانضباط وتقيل عمل

الباحث في علم الفيروسات الدكتور ملهاق:

النتائج العلمية لقرار تخفيف الحجر وفتح المرافق تظهر في أسبوعين

الإجراءات التي اتخذت في إطار فتح بعض المرافق، على غرار المساجد والمتعلقة باحترام التباعد، وارتداء الكمامة وجلب حصيرة الصلاة الخاصة بالمصلين ستحمي الكثيرين من العدوى.

واعتبر الباحث في علم الفيروسات، أن النظريات العلمية للفيروسات، أثبتت أن النتائج تظهر في حدود أسبوع إلى أسبوعين وأقصى تقدير 20 يوما، ما يعني أن تخفيف الحجر والسماح بفتح مرافق الترفيه، الشواطئ والمساجد ستظهر

نتائج التحقيق فيها قريبا، مشيرا أن المواطن يجب أن يحرص على التقيد الصارم بالتدابير الوقائية التي قد يعاد النظر فيها من طرف اللجنة العلمية في حالة تدهور الوضع الصحي في البلاد.

وأكد المتحدث أن الأمر متوقف على عوامل علمية كثيرة، تتحكم فيها الصيغة الجينية للفيروس المعروف بالتغير المستمر في تركيبته، مشيرا أنه أصبح ضعيفا وأكثر انتشارا، وبذلك لا يمكن الجزم ان قرار الفتح سيرفع من عدد الإصابات كما يصرح به

ترأس الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، اجتماعا للحكومة خصص حصريا لدراسة كيفيات تنفيذ تدابير مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل اقتصاد جديد، وفق جدول زمني مكيف يتوزع على ثلاث مراحل:

■ تدابير استعجالية يتعين وضعها حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2020.

■ تدابير قصيرة الأمد يتم تنفيذها في سنة 2021.

■ تدابير متوسطة الأمد حيث يجب أن يتم تنفيذها خلال الفترة 2022 ـ 2024.

جدير بالذكر، أن مخطط الإنعاش الاقتصادي كان موضوع مشاورات واسعة خلال اللقاء الذي جمع يومي 18 و19 أوت 2020، تحت السلطة السامية لرئيس الجمهورية، أعضاء الحكومة بالشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والذي تميز بالمشاركة القوية للخبرات الوطنية.

وقد تم ضبط النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا اللقاء، مع مراعاة توجيهات السيد رئيس الجمهورية التي أسداها في هذا اللقاء، وخلال مختلف اجتماعات مجلس الوزراء، والتي تشكل هكذا مخطط عمل الحكومة للإنعاش الاقتصادي.

وسوف يتم تقسيم مخطط العمل هذا إلى إجراءات عملية من حيث الكم وقابلية

دعا الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أمس الأربعاء، بالجزائر العاصمة، برلمانيي حزبه إلى المساهمة «الفعالة» في مناقشة مشروع تعديل الدستور وممارسة دورهم الحيوي والأساسي في التوعية والتجنيد والتعبئة. وفي كلمته خلال إشرافه على اجتماع كتلتي الحزب في غرفتي البرلمان، أكد أمين عام «الأفلان» على «الدور الحيوي والأساسي لبرلمانيي الحزب وارتباطهم بالشعب بما يسمح لهم بالمساعدة في التوعية والتجنيد والتعبئة»، داعيا إياهم إلى «المساهمة الفعالة في مناقشة مشروع تعديل الدستور». وأشار إلى أن «افتتاح الدورة البرلمانية جاء في ظروف صحيحة اقتصادية واجتماعية جد صعبة وعسيرة يستلزم تجاوزها تضافر جهود الجميع واتجاه سياسة اقتصادية صارمة بغرض التخفيف من وطأة انعكاسات جائحة كورونا».

وأكد أن ملف مراجعة الدستور «يشكل أحد أهم الملفات الكبرى المطروحة، وقد أولينا له عناية كبرى ودرسناه بكل جدية وموضوعية، وقدمنا مقترحات هامة

أكد الدكتور والباحث في علم الفيروسات محمد ملهاق، أمس، أن **الوضعية الوبائية تتجه نحو الأحنس وإجراءات التخفيف الجزئي لبعض المرافق ستظهر نتائجها في حدود 15 يوما، موضحا أن حصيلة الأسبوع الجاري لا تتعلق بتخفيف القيود التي أقرتها السلطات في إطار التعايش والتأقلم مع الوباء .**

خالدة بن تركي

أوضح الدكتور، أمس، أن إجراءات رفع القيود جراء وباء كورونا، التي اعتمدتها بعض البلدان، يجب أن تكون مدروسة الشروط، لكي لا تعود نتائجها بالسلب على الوضع الصحي للبلاد، مشيرا بخصوص الجزائر أنها اعتمدت سياسة التخفيف الجزئي لإجراءات الحجر الصحي بقرار من اللجنة العلمية لمتابعة ورصد تفشي الوباء.

وأبرز ملهاق، أهمية رفع الإجراءات بشكل تدريجي، لافتا إلى أن التدابير الوقائية أثبتت نجاعتها في التخفيف من حدة تفشي كورونا بالرغم من سرعة انتشاره، إضافة إلى أن

فائدة قطاعي التعليم العالي والصحة، شرفة: مقاولات إنجاز المشاريع مطالبة بتدارك التأخير

الجامعي، حسب الشروح المقدمة للوالي، 55 ٪ فيما يخص المقاعد البيداغوجية بينما وصلت أشغال إنجاز الإقامة الجامعية التي تتسع لـ 11 ألف سرير إلى 82٪، إذ ركز شرفة، على «دور الشركات المناولة في تفعيل وتيرة الإنجاز، وطالبهم بالجدية والنجاعة في العمل والالتزام ببند العقد الذي يربطهم بالولاية سواء في مجال النجارة والتكييف والبناء وغيرها من الاختصاصات. وألح والي العاصمة، لدى زيارته لورشة إنجاز المدرسة العليا لمناجمنت الأشغال العمومية بسيدي عبد الله، على ضرورة تجاوز «العوائق التقنية» التي تعترض المشروع وقال إن شهر سبتمبر «يجب أن يكون شهر التخلص من كل هذه العوائق بما فيها مشكلة قنوات صرف المياه الصحي أو ما تعلق بالأرضية وغيرها». وأبدى في السياق تقديم المساعدة لأصحاب المشروع لتجاوز كل المشاكل نظرا لأهميته الحيوية في مجال التكوين المتخصص والعالي في مجال الأشغال العمومية.

دعا والي الجزائر، يوسف شرفة، أمس، أصحاب شركات المقاولة المكلفة بإنجاز القطب الجامعي بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله ومستشفى أمراض القلب الخاص بالأطفال والمدرسة العليا لمناجمنت الأشغال العمومية في المقاطعة الإدارية سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، إلى تدارك التأخير المسجل في إنجاز هذه المشاريع الكبرى. وأكد والي شرفة، في زيارة عمل وتفقد لورشات إنجاز ثلاثة مشاريع كبرى لفائدة قطاعي التعليم العالي والصحة بالمقاطعة الإدارية لسيدي عبد الله، على «ضرورة إيجاد حلول سريعة، لمشكلة توفير المواد الأولية في وقتها المناسب إلى موقع الورشات، محملا المؤسسات المقاولة المكلفة بإنجاز كل من القطب الجامعي للمدينة الجديدة سيدي عبد الله والمستشفى الخاص طب الأطفال والمدرسة العليا لمناجمنت الأشغال العمومية، مسؤولية «تأخر» استكمال هذه المشاريع. وبلغت نسبة أشغال إنجاز هذا القطب

سوناطراك:

الشروع في عملية استغلال أنبوب نقل النفط 1R-OB

في بجاية. واستعدادا للعملية تم أخذ وضع كل الترتيبات اللازمة مع إشراك كل الأطراف المعنية لضمان السير الحسن لهذه العملية، يضيف نفس المصدر. وستسمح هذه العملية برفع سعة الأنابيب إلى مستوى قدراته الأولية والمقدرة بـ 14 مليون طن سنويا وجعله موافقا للمعايير والمقاييس المعمول بهما فيما يتعقب التشغيل والسلامة». وتهدف أيضا إلى «إعادة التأهيل للاستجابة لبرنامج النقل لسوناطراك على المدى المتوسط والبعيد».

شروع المجمع العمومي للمحروقات سوناطراك، منذ الفاتح من سبتمبر الجاري، في استغلال أنبوب نقل النفط R-OB بين المسيلة وبجاية، بعد انتهاء إنجازها من طرف الشركة الوطنية للأنابيب التابعة له، حسب بيان للمجمع، أمس. وحسب المصدر، أنجز الأنبوب 1R-OB بغية إعادة تأهيل الأنبوب الأصلي IOB الذي أنجز عام 1959. ومست هذه العملية 164 كلم من طول الأنبوب بين محطة الضخ 3SP بالمسيلة ومحطة العزل 13SP المتواجدة بواد غير

البنك الوطني الجزائري:

إطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية في 3 ولايات إضافية



القصر وحساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد . ومن جهة أخرى، تتمثل المنتجات التمويلية في المرابحة العقارية، المرابحة للتجيزات، المرابحة للسيارات وكذا الإجارة. يذكر أن نافذة الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى كل منتج من ذه المنتجات التسعة تمت المصادقة عليا من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وحسب البيان، فإن التفاصيل الخاصة بذه المنتجات، بالإضافة إلى محاكاة المرابحة والإجارة متاحة عبر البوابة الإلكترونية المخصصة للصيرفة الإسلامية www.financeislamique.bna.dz وينهي البنك إلى علم زبائنه أن مستجدات النشاط ومستجدات الوكالات التابعة له تشر عبر صفحاته الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي ومن خلال بيانات إعلامية تشر عبر الصحافة الوطنية.

أعلن، البنك الوطني الجزائري، أمس، بالجزائر، عن إطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية على مستوى ثلاث وكالات إضافية، حسبا جاء في بيان للبنك. ويتعلق الأمر بكل من وكالات تيسمسيلت تحت رقم 277 ومغنية (514) وتيارت (540) التابعة لكل من ولايات تيسمسيلت وتلمسان وتيارت على التوالي. وحسب البيان فإن فتح هذه الوكالات المركب من هذه المواد. ويتوقع مسؤولوالمركب تحقيق إنتاج سنوي يقارب 600 ألف طن من المنتجات الحديدية للسنة الجارية 2020 مع توقعات نظرية لتجاوز 700 ألف طن السنة المقبلة 2021 قبل بلوغ 1 مليون طن من المواد الحديدية مع انتهاء الشطر الثاني من مخطط الاستثمار المرتقب سنة 2023.

وزير السكن يؤكد:

لا مانع في لجوء المكتتبين إلى قروض الصيرفة الإسلامية



وزارة المالية».

وقال النائب بالمجلس الشعبي الوطني، ويشير عبد الغني، في سؤاله الموجه للوزير، «في إطار توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في مخطط عمل الحكومة الذي تم مناقشته بتفعيل العمل بالصيرفة الإسلامية، نظرا لتوجيهات المجتمع الجزائري. ودعا النائب إلى جعل المستفيدين من السكن بكل أشكاله في أريحة من أمرهم، وأن يخيروا بين الاستعمال بين البنك الذي يتعامل بالصيرفة الإسلامية أو غيرها، مع إمكانية تسديد المبلغ المتبقي من السكن على شكل أقساط وفقا لراتب كل مكتتب. وهذا يعتبر حلا من الحلول قصد غلق الملف نهائيا طبعاً مع تسليم المفاتيح، بالإضافة إلى إيجاد حلول سريعة وذلك إما بمراجعة سعر المتر المربع المصرح به أو العمل على تقسيم المبلغ المتبقي بالنسبة للسكن الترقوي.

الديوان الوطني للإحصائيات:

0.8 بالمئة نمو اقتصادي في 2019

يمثل تقريبا نمو عام 2018 (3.9٪)، بينما شهدت الخدمات نموًا بنسبة 3٪. وانتقل الناتج الداخلي الخام العام الاسمي من 20452.3 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 20.4 28.3 مليار دينار في 2019، مسجلاً بالتالي انخفاضا طفيفا بنسبة 0.1٪ من القيمة الجارية. أما خلال العام الماضي، فقد انخفض مُعامل انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.9 ٪ في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات. في حين انتقل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من + 31.4٪ في 2018 إلى - 7.8٪ في 2019. في ذات السياق، انخفضت في سنة 2019، القيم الاسمية لصادرات المحروقات. وبذلك بلغت قيمة الصادرات 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9٪. وتراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار العام الماضي، أي بتراجع سعر البرميل 8.7 بالمئة. وحسب نصيب الفرد (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)، ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولارًا في 2018 إلى 3940.0 دولارًا في 2019، دائما حسب معطيات الديون الوطني للإحصائيات. وأكد المصدر أن إجمالي الاستهلاك

بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8 ٪ في 2019، مقابل 1.2٪ في 2018، حسبا أشارت إليه المعطيات الموحدة للديوان الوطني للإحصائيات. وبلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات 2.4٪ عام 2019 مقابل 3٪ عام 2018، وهو معدل يشكل بحسب الديوان «أداء مملوفا». وأضاف المصدر في أحدث نشرياته حول الحسابات الاقتصادية من 2016 إلى 2019 أن النمو في عام 2019 كان «إيجابيا على الرغم من ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات». وكان معدل النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية، والصناعة والخدمات. كما أشارت ذات الوثيقة إلى أن قطاع الفلاحة قد سجل نموًا بنسبة 2.7٪ في عام 2019 مقابل 3.5٪ في سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموًا بنسبة 3.8٪.، وهو معدل ثابت مقارنة بالعام الذي سبقه. كما سجل قطاع الصناعة -يضيف الديوان- نموًا بنسبة 3.8٪ في 2019، وهو ما

المدير العام لمركب سیدار الحجر بعنابة

رزمة عمل خاصة لاستئناف نشاط الوحدات الإنتاجية منتصف سبتمبر



سبتمبر الجاري لعودة النشاط بالفرن العالي رقم 2، لیتم بذلك الإعلان عن الاستئناف الكلي لنشاطات المركب الإنتاجية، التي تشمل المواد الحديدية الطويلة والمسطحة بالإضافة إلى الصفائح الحديدية ذات الاستعمالات الصناعية المتعددة. ومن جهة أخرى، ستكون الشحنات الهامة من المواد

وضعت رزمة عمل خاصة لاستئناف النشاطات الإنتاجية بكامل وحدات مركب سیدار الحجر (عنابة) بما فيها الفرن العالي رقم 2 وذلك بحلول «منتصف سبتمبر الجاري»، حسب المدير العام للمركب، رضا بلحاج. وأوضح المسؤول، لـ «وآج»، أنه تقرر في هذا الإطار تاريخ منتصف

الخرسانة تقدر بـ 25 ألف طن شهريا. وذكر بلحاج بأنه رغم فترة الإجراءات الاستثنائية، التي فرضتها جائحة كوفيد- 19 خاصة منها توقف العمل بالفرن العالي رقم 2 شهر مارس الماضي، فقد تواصل النشاط الإنتاجي بعدة وحدات التي تعتمد على المواد نصف المصنعة لإنتاج المواد الحديدية الطويلة والمسطحة بالمركب وذلك بإنتاج متوسط قدر بـ 50 ألف طن شهريا من المواد الحديدية، إضافة إلى مواصلة نشاطات تسويق مخزون المركب من هذه المواد. ويتوقع مسؤولوالمركب تحقيق إنتاج سنوي يقارب 600 ألف طن من المنتجات الحديدية للسنة الجارية 2020 مع توقعات نظرية لتجاوز 700 ألف طن السنة المقبلة 2021 قبل بلوغ 1 مليون طن من المواد الحديدية مع انتهاء الشطر الثاني من مخطط الاستثمار المرتقب سنة 2023.

الخبير الاقتصادي عبد القادر مشدال لـ «الشعب ويكاند»:

قاعدة المنشأ أول خطوة لولوج السوق الإفريقية الحرة

■ بلوغ الصادرات خارج المحروقات 5 ملايين دولار ممكن التحقيق



بالمائة من مداخله بالعمل الصعبة إلى العملة الوطنية من خلال المرور عبر البنك المركزي سيصاب بالإحباط والتردد، لذلك يتم اليوم دراسة امكانية إعطاء مزيد من الهامش بالعمل الصعبة للمُصدّر». وأضاف: «فلا يعقل أن يقوم مصدر ينتج ويبيع في إطار المقاييس الدولية بتحويل ما يحصل عليه من العملة الصعبة إلى الدينار، ثم يعود إلى البنك المركزي ليحوّل الدينار إلى العملة الصعبة عند حاجته إليها»، مؤكداً في هذا الصدد أن التخفيف من الهامش بالعمل الصعبة يرفع عبءاً كبيراً عن المصدرين، ويساهم في رفع حجم الصادرات».

بالإضافة إلى ذلك، قال مشدال إنّ مرافقة المصدرين لوجستياً، وتوفير لهم شروط رفع قدرات التخزين والنقل، وكذا الحاويات مسألة ضرورية في معركة اقتحام السوق الإفريقية، ما يتطلب وجود شركات قادرة على توفير هذه الإمكانيات اللوجستية التي بإمكانها تشجيع المُنْتِج الجزائري على رفع حجم صادراته دون خوف، خاصة إذا عجز عن إرسال الفائض في وقته، فالتغرة اللوجستية في هذه حالة سيفقده زبائنه المهمين، الذين يفضلون غالباً المتعاملين التونسيين، المغاربة والمصريين، وهذا ما حدث بالفعل لبعض المتعاملين الذين فقدوا زبائنهم بسبب عدم احترام مواعيد التسليم. أكد مشدال على ضرورة تغيير الإطار التنظيمي من خلال تخفيف الأعباء على المنتجين والمصدرين، وفي نفس الوقت تشجيع المتعاملين على الاستثمار في اللوجستية، ففي العالم كله يستثمر فيها القطاع الخاص، الذي يعمل وفق مبدأ الربحية فكُلما كان فيه استثمار في اللوجستية سيبحث المستثمر عن المصدرين، وهنا نغطي فعلياً صورة للمتعامل على أنه يستطيع تحقيق مستوى عالٍ من ربحية على مستوى الإنتاج والتصدير.

حواجز تنظيمية، لوجيستية وبنكية أمام المصدرين الجزائريين



المردودية المالية للبنوك تعدّ آخر

ربط الخبير الاقتصادي تحقيق صادرات خارج المحروقات بقيمة 5 مليارات دولار نهاية 2021، بتوفر الظروف وتهيئة مناخ الاهتمام والتجارة وكذا تشجيع المتعاملين في تحقيق هذه الغاية التي يعتبرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أولوية في البرنامج الرئاسي ضمن التزاماته 54. قال الخبير إنّ هذه المسألة قابلة للتحقيق شرط مرافقة هؤلاء المتعاملين المحترفين في تحسين ظروف النشاط لأنّها في الوقت الحالي غير ملائمة، ما يجعلهم يرفضون المغامرة في التصدير خوفاً من خسارة سمعتهم في السوق.

الهامش بالعمل الصعبة أكبر عائق

من جهة أخرى، ذكر الخبير مشدال في هذا الإطار أنّ هناك عراقيل أخرى تواجه المصدرين هي المداخل بالعملة الصعبة، معتبرا أنّها أكبر عائق في وجه التصدير قائلا في هذا الشأن: «عندما يجد المتعامل الاقتصادي نفسه مجبرا على تحويل 75

أكد الخبير الاقتصادي عبد القادر مشدال لـ «الشعب ويكاند»، أنّ كسب رهان ولوج المنتجات الجزائرية إلى السوق الإفريقية المشتركة، مرتبط بواقع قاعدة المنشأ التي تحدد التعريف الواضح للمنتج الإفريقي الذي يستفيد من الامتيازات، خاصة الإعفاء الجمركي والمرافقة البنكية، كاشفاً أن بلوغ 5 ملايين دولار لصادرات خارج المحروقات ممكن إن تم توفير الظروف الملائمة للمصدرين.

فتيحة كلواز

أوتزید عن 60 بالمائة، فإذا كانت أقل يعتبر المنتج أجنبيا، لاحتمال أن يكون المنتج مجرد عملية تركيب ما يعني أنه غير منتج في إفريقيا وأعدم استعمال مواد أولية إفريقية تدخل في صناعة هذا المنتج، ما يجعلها مجرد عملية تركيب لمنتجات تأتي من مصنعين خارج القارة، بهذه الطريقة إن لم يتم وضع قاعدة واضحة بالنسبة لقاعدة المنشأ ونسبة الاندماج التي يجب أن تكون داخل المصانع الإفريقية، سيكون الدافع لخلق منافسة غير شريفة في المنطقة الحرة. في ذات السياق، كشف مشدال أن الشركات الكبيرة تملك القدرة على التنافسية الكبيرة، فيما لا تملك الشركات الجزائرية هذه الميزة بنقص التجربة، الأمر الذي يجعل من وضع قواعد المنشأ أولوية من أجل إعطاء الفرصة للجزائر والبلدان الإفريقية الأخرى لولوج هذه السوق.

قال الخبير إن الإعفاء من الرسوم الجمركية يطبق بالتدريج حتى تصل في حدود العشر سنوات إلى الصفر، ما يعني أن السوق تصبح حرة بصفة فعلية وفي هذه الحالة يستطيع المنتج الجزائري ولوج سوق كبيرة مثل سوق نيجيريا بدون جمركة وكل التكاليف المرتبطة بها، مع وجود إمكانية منح امتيازات أخرى خاصة بالتمويل على مستوى البنوك الإفريقية من خلال فرضها إعفاءات أخصم في معدلات الفائدة بالنسبة للصناعات الإفريقية.

أثار الخبير مشدال في اتصال مع «الشعب ويكاند» العوائق أمام الصادرات الجزائرية نحو السوق الإفريقية متوقفا بالخصوص عند قاعدة المنشأ لأنها المعيار الذي سيبيّن مستوى المنافسة في السوق، قائلا إنه كلما كان المنتج إفريقي، تستطيع البلدان الإفريقية تطوير وتحسين منتجاتها، والعكس صحيح في حالة عدم احترام هذه القاعدة عندها يكون المستفيد الشركات التي تملك تقاليد في التعامل مع القارة السمراء مثل الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على أكثر من قارة إفريقية. وقال الخبير موضّحا أكثر إنّ الشركات المتعددة الجنسيات إذا سوّقت منتجاتها على أساس أنها إفريقية فلن تمنح الفرصة لبلدان الناشئة التي تحضر لدخول السوق القاري بعد إنشاء منطقة التبادل الحر.

الإعفاء من الرسوم الجمركية أهم الامتيازات

أكد مشدال أن تقادي هذا الإشكال يستدعي ضرورة دخول السلطات الجزائرية في مفاوضات أو حوار مع هيئات السوق الإفريقية المشتركة الحرة، لوضع قواعد المنشأ لتحديد تعريف واضح للمنتج الإفريقي الذي يستفيد من الامتيازات الممنوحة عند دخول السوق الإفريقية المشتركة، حيث يمكن تحديد مستوى الاندماج في الصناعة الإفريقية بنسبة تساوي

مع بداية العد التنازلي لامتحانات شهادة التعليم المتوسط والبيكالوريا

المترشحون وجهالوجه مع مخاوف نفسية وصحية

السيدات أنّ ابنتها تمر بوضع نفسي صعب بسبب العزل المنزلي، خاصة وأنّها تعيش ظلوما اجتماعية صعبة، فيما تؤدّت على المراجعة الجماعية مع زملائها المقبلين أيضا على امتحان شهادة البكالوريا. وقال أحد الأولياء إن ولده المقبل على امتحان شهادة التعليم المتوسط، يعيش ضغطا رهيبا انعكس سلبا على نفسيته، غير أنّه مع انطلاق حصص المراجعة التذكيرية عاد ابنه إلى الاندماج في الحياة الدراسية.

إجراءات صحية بمراكز الامتحانات

أمام هذه الوضعية، تطلّمت وزارة التربية الوطنية بأنّها اتخذت التدابير الكفيلة في مرافقة التلاميذ لتجاوز الظرف الصعب بأريحية، وبمعنويات عالية بعيدا عن أي إكراه أو ضغط، بتوجيه تعليمات صارمة لمديري المؤسسات التربوية من أجل تطبيق البروتوكول الخاص بالإجراءات الوقائية والصحية بمراكز امتحاني شهادتي التعليم المتوسط والبيكالوريا دورة سبتمبر 2020، وهذا بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة العلمية لمتابعة تفشي فيروس كورونا. ويقضي البروتوكول الصحي الذي تحرص الوزارة على تطبيقه بمراكز الامتحان بتعيين نائب رئيس لكل مركز إجراء يتكفل بالجانب الصحي خلال أيام إجراء امتحاني شهادتي التعليم المتوسط والبيكالوريا.



أخرى وفق قاعدة متينة، لاسيما أمام الطرف الصحي الصعب الذي يمرون به منذ أشهر طويلة. وتتقاطع النقابات بشأن الدروس التدميمية التي تراها تدابير في غاية الأهمية، كونها تسهل المهمة على الأبناء في إجراء الامتحانات في جوّ من الطمأنينة زادتها قوة الإجراءات الصحية الاستثنائية المرافقة للعملية التربوية.

الأولياء قلقون والوزارة تطمئن

لم يخف الكثير من أولياء التلاميذ، في تصريحات لـ «الشعب ويكاند»، قلقهم إزاء الوضع النفسي لأبنائهم المقبلين على الامتحانات الرسمية، حيث قالت إحدى

المباشرة مع الأساتذة الذي يعد مناسبة لاسترجاع الراحة النفسية والهدوء ما من شأنه أن يحفّز الممتحن أكبر ويحرّره من الضغط النفسي ووجع ومتاعب العزل المنزلي في ظل كورونا. وأضاف عمورة أنّه ورغم صغر الحجم الساعي لبرنامج المراجعة التذكيرية بين 7 و13 ساعة كأقصى مدة في الرياضيات، يبقى الحل الوحيد لإعادة إدماج التلاميذ في جو الدراسة على أحسن حال. ودعّم هذا الطرح الهادي أحمد الأمين الولائي لنقابة المشرفين المساعدين التربويين، مكتب غليزان، مبرزا أهمية الدعم النفسي لإنقاذ التلاميذ من الفشل وضمان نجاحهم في الامتحانات للانتقال إلى مرحلة

يقضي أولياء التلاميذ مع بداية العد التنازلي للامتحانات الرسمية أوقاتا عصيبة رفقة أبنائهم بعد «قطيعة 6 أشهر»، مع التعليم بسبب تفشي فيروس كورونا. ورغم محاولات استكمال البرنامج الدراسي من خلال حصص عن بُعد وتطبيق المراجعة التذكيرية وفق بروتوكول صحي صارم، يبقى القلق والتوتر يطبع يوميات الأولياء والأبناء بين الرغبة في المراجعة وتدارك النقص ومخاوف «كوفيد 19»، وصعوبة الحصول على تأشيرة الانتقال.

خالدة بن تركي

المرحلة الصعبة، التي ورغم أنّها طويلة وتسمح بالمراجعة وزيادة فرص النجاح، إلا أنّها استثنائية بعد قطيعة 6 أشهر التي تجعل من الحجم الساعي للحصص التذكيرية غير كافية في هذه الحالة.

هدف المراجعة التذكيرية

من جهتها، ترى النقابات أنّ بعد قطيعة طويلة بسبب جائحة كورونا، أنّ دروس الدعم والتقوية للتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحان شهادة التعليم المتوسط، والذين تحصّلوا على معدلات أقل من 9، فرصة لاسترجاع مكتسباتهم القبلية، إضافة إلى الاحتكاك المباشر مع الأساتذة يعد فرصة لاسترجاع الراحة النفسية والهدوء الذي يسبق الامتحانات.

قال بوعلام عمورة، الأمين العام لنقابة التربية والتكوين «ستاف» لـ «الشعب ويكاند»، إن دروس الدعم والتقوية للتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحان شهادة التعليم المتوسط شيء مهم للغاية، بالإضافة إلى الاحتكاك

كثير الحديث عن التكيف النفسي والبيداغوجي للتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحانات نهاية السنة سواء المتوسط أو البكالوريا، وتضاعفت الجهود لتدارك هذا الجانب، كما أنّ الإجراءات دفعت الأولياء للإهتمام بصحة أبنائهم الجسدية بسبب فيروس كورونا، والنفسية بسبب القلق والتوتر الناجم عن تغيير روتينهم اليومي خصوصا المقبلين على الإمتحانين المصيريين في التعليم.

تعتبر حصص المراجعة تذكيرية في ظاهرها، لكن هدفها معالجة الجانب النفسي للتلاميذ والقضاء على الارتباك الحاصل في البيوت، والناجم عن أوقات الحجر الصحي، الذي وجد فيه المترشحون صعوبة في التأقلم مع الوضع إلى أن افتتحت المدارس أبوابها، فعاد الأمل إلى التلاميذ وزاد التحفيز لديهم من خلال الإقبال عليها والاستفادة منها تحضيراً لنيل الشهادة.

يسعى الأولياء إلى مرافقة أبنائهم في هذه

البروفيسور سليمان ولد خَسَّال لـ «الشعب ويكاتب»:

قانون منح اللقب لا علاقة له بالتبني

أثار المرسوم التنفيذي الذي وقَّعه الوزير الأول، عبد العزيز جراد، بشأن منح اللقب العائلي لمجهولي النسب بالأخص، جدلا ونقاشا واسعين في مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام، بالرغم من أنَّ هذا القانون سنَّ قبل 28 سنة وفصل فيه علماء ومشايخ الجزائر، وفي مقدمتهم الشيخ الفاضل أحمد حماني، رحمه الله، الذي أفتى بجواز كفالة الأشخاص سواء تعلق الأمر بمعروف أو مجهولي النسب، مع التأشير على ذلك في الوثائق الثبوتية الرسمية بعبارة «مكفول».. وهذا المرسوم جاء في إطار تحيين قانون 1992. وبالنظر إلى الجدول الواسع واللفظ الذي رافق صدور المرسوم مؤخرا، وحرصا على تنوير الرأي العام الوطني وتبسيط الضوء على هذا القانون والظروف التي جاء فيها والفئة المعنية ومساهمته في التخفيف من معاناتها، إضافة إلى إيضاح مدى تطابقه مع الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري من عدمه. كان هذا الحوار مع البروفيسور، سليمان ولد خَسَّال، رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر2، والحاصل على إجازة في العلاقات القانونية والإدارية وشهادة الكفاءة المهنية في المحاماة.

أحمد حماني رحمه
الله أفتى بجواز
إعطاء لقب الكافل
للمكفول، مع كتابة
عبارة مكفول في
شهادة الميلاد

مجهولو النسب قد يكونون من ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب

الإثارة تكرّسها بعض القوى التي ترفض التجديد

حوار: أمين بلعمري

هناك من رأى في هذا القانون نهاية لمعاناة فئة كاملة من المجتمع، بينما يرى فريق آخر أنه يشجع العلاقات غير الشرعية، ما رأيكم؟

أعتقد شخصيا أنَّ هذا القانون هو حل من الحلول التي تعالج بعض معاناة فئة مجهولي النسب، والدليل أنَّ الكثير من المواطنين

لو فرضنا جدلا أنَّ إنصاف مجهولي النسب فيه تشجيع للعلاقات غير الشرعية، فلماذا وصفهم القرآن الكريم في الآية 5 من سورة الأحزاب كما يلي: [فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين].

يتعاملون معه بشكل إيجابي بحيث حقَّق الكثير من الثمار، فضلا على أنَّ مجهولي النسب ليسوا بالضرورة نتاج علاقة غير شرعية، إذ قد يكونون من بين ضحايا الكوارث مثل الزلازل والفيضانات أو الحروب والنزاعات.

مثل هذه العلاجات راعت ظروف هذه الفئة باعتبارهم ضحايا عانوا الأمرين في ظل قسوة الكثير، وكثير منهم أُجبروا على الانحراف وبالمقابل فإن هذه الفئة في ظل هذا القانون وجدوا المسكن المناسب والعائلة التي أمدتهم بالرعاية والعاطفة، واستطاعوا أن يندمجوا في المجتمع الجزائري. ويبقى الباب مفتوحا أمام الباحثين لإيجاد حلول ومقترحات أخرى تنصفهم بشكل أفضل، أما مشكلة العلاقات غير الشرعية فهي بحاجة إلى آليات أخرى كالتشجيع على الزواج وتسهيله، وتوفير فرص العمل وتحسين الأمة أخلاقيا ودينيا وغيرها... فإذا ما نجحنا في هذه المعادلة، فإن نسبة الضحايا من مجهولي النسب سيقل وينخفض، ولو فرضنا جدلا أنَّ إنصاف مجهولي النسب فيه تشجيع للعلاقات غير الشرعية، فلماذا وصفهم القرآن الكريم في الآية 5 من سورة الأحزاب كما يلي: [فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين].

الأولى تحصين المجتمع من الانحرافات والتمييز بين الضحايا والمجرمين.

هل يستفيد الطفل المكفول مع منح اللقب العائلي من نفس أحكام الفروع؟

الطفل المكفول يستفيد من مركزه القانوني بحيث يتمتَّع بالحالة المدنية، ويستخرج وثائقه الإدارية، ويندمج في المجتمع بشكل عادي، والكافل يكون بذلك قد قدَّم خدمة كبيرة للمكفول ليس فقط في جانبها المادي، وإنما كذلك في مجالها المعنوي، ولهذا يستحق هذا الكافل أن يكون قريبا من النبي - صلى الله عليه وسلم - في الجنة، لكن منح اللقب العائلي للمكفول لا يؤهِّله لأن يأخذ نفس أحكام الفروع كالميراث أو النسب لأنه ليس من الورثة، كل ما في الأمر أنه يستحق الوصية أو الهبة، والغريب أنَّ المادة 123 من قانون الأسرة أجازت أن تكون الوصية في حدود الثلث، وهذا مشروع ومعقول لكن غير المعقول أن تقيد التبرع أو الهبة أيضا بالثلث، وهذا فيه إجحاف فضلا عن أنه يتعارض صراحة مع أحكام المادة 206 التي تجيز للوهاب أن يهب كل ممتلكاته.

هل أخذ أن هذا القانون حقه من النقاش في وسائل الإعلام؟

أعتقد أنَّ القانون ليس جديدا وإنما قديم والذي جاء به الوزير الأول هو تحيين لهذا القانون في بعض جوانبه القانونية والإجرائية، والدليل أنَّ المحاكم الجزائرية تتعامل بمقتضى هذا المرسوم بشكل طبيعي منذ سنوات طويلة، لهذا ليس مستغربا أنَّ لا يأخذ حقه من النقاش في وسائل الإعلام، لكن إثارته إنما كان على مستوى التواصل الاجتماعي، ولا يخفى أنَّ هذه الإثارة تكرسها بعض القوى التي ترفض التجديد وتسمى لإفشال مساعي الدولة الجزائرية، وللأسف هناك من تنطوي عليه الخلفية السياسية فيشيعها في المجتمع مستغلا العاطفة الدينية حتى نبقى نعيش ظاهرة التراوح بدلا من الانطلاق.

ومع ذلك تبقى مثل هذه المواضيع المتعلقة بمجهول النسب والكفالة بحاجة إلى اهتمام ويحث عن حلول أكثر إنصافا لكن في سياقاتها السلمية والطبيعية.

يتَّضح أنَّ الآثار الاجتماعية لهذا المرسوم جاءت إيجابية فتحقَّق الاستقرار وخفَّف من الأفات الاجتماعية، وتحقَّق واقعا ملموسا مفهوم مجهول النسب باعتباره أخا في الدين ومواطننا يتمتَّع بكامل حقوقه وواجباته.

هل يتعارض مرسوم الوزير الأول، عبد العزيز جراد، حول منح اللقب العائلي للطفل المكفول مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

لم يأتي مرسوم الوزير الأول بجديد وإنما بتعديل لقانون الحالة المدنية وللمرسوم التنفيذي رقم 24/92 الذي صدر سنة 1992، وعليه فإن مضمون هذا المرسوم الذي جاء به الوزير الأول هو نفسه الذي جاء به المرسوم الذي كان سنة 1992 والمتعلق بإعطاء اللقب للمكفول، وأما جديد هذا المرسوم فهي قضايا تتعلق بالشكل أو بالإجراءات مثل لو أنَّ الكافل

فيكون بذلك أشبه بعديم الجنسية، وإعطاء الاسم الثلاثي كما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 64 من قانون الحالة المدنية لم تستطع أن تعطي له صفة إثبات الحالة المدنية، فضلا على أنَّ الاسم الثلاثي في المشرق العربي متداول بخلاف دول المغرب العربي، التي تعتمد على اللقب معيارا حقيقيا في تمييز الأسر، بسبب ظروف تاريخية. وعليه، وبالنظر إلى هذه الإشكالات التي لحقت بمجهولي النسب، والذين هم بنص القرآن الكريم إخواننا في الدين، كان لا بد من تفعيل هذه الآية بإيجاد آليات فقهية عملية، ذلك أنَّ الفقه الإسلامي ليست وظيفته، وحسب بيان الحلال والحرام وإنما دوره الحقيقي هو إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع، هذه المشاكل التي تستجد وتكثر مع مرور الزمن، ولهذا ظهر علم كبير تقنن فيه خاصة علماء الجزائر، وهو المعروف بفقه النوازل.

منح اللقب العائلي للمكفول لا يؤهِّله لأن يأخذ نفس أحكام الفروع كالميراث أو النسب لأنه ليس من الورثة، كل ما في الأمر أنه يستحق الوصية أو الهبة، والغريب أنَّ المادة 123 من قانون الأسرة أجازت أن تكون الوصية في حدود الثلث، وهذا مشروع ومعقول لكن غير المعقول أن تقيد التبرع أو الهبة أيضا بالثلث، وهذا فيه إجحاف فضلا عن أنه يتعارض صراحة مع أحكام المادة 206 التي تجيز للوهاب أن يهب كل ممتلكاته.

وتأسيسا على هذا، أفتى شيخنا أحمد حماني رحمه الله بجواز إعطاء لقب الكافل للمكفول، مع كتابة عبارة مكفول في شهادة الميلاد، وعلى إثر هذه الفتوى جاء المرسوم التنفيذي رقم 24/92 سنة 1992، وفيه يمكن أن يتقدَّم الشخص الذي كفل قانونا في إطار الكفالة ولدا قاصرا مجهول النسب من الأب أن يتقدَّم بطلب تغيير اللقب باسم هذا الولد ولفائده.

وهكذا، فإنَّ هذا المرسوم وبناءً على فتوى بعض فقهاتنا جاء من أجل أن يعالج مشكلة لطالما أُرقت مجهولي النسب، فضلا على أنه وضع ضوابط كعبارة مكفول حتى لا تختلط الأنساب ولا يقع التوارث، وبذلك

الشعب ويكاتب: أثار المرسوم التنفيذي الأخير للوزير الأول بشأن منح اللقب العائلي لمجهولي النسب الكثير من اللغط والنقاش، على اعتبار أنَّ التبني من الجزمات في الشريعة الإسلامية، وبمنعه قانون الأسرة الجزائري، بينما اعتبر فريق آخر أنَّ الأمر يتعلق بالكفالة ولا علاقة له بالتبني، هلا أوضحتم الفرق؟

البروفيسور سليمان ولد خَسَّال: في الحقيقة المرسوم الأخير الذي وقَّعه الوزير الأول جاء بمناسبة تغيير اللقب وموضوع الكفالة جاء عرضا فيه، كما سيأتي بيانه فيما بعد. وعلى كل، التبني معناه إلحاق الولد لغير أبيه الحقيقي، أي ادعاء شخص بأن هذا الولد هو ابنه، والحقيقة أنه لا علاقة تجمع بينهما، وصورة التبني هذه حرَّمتها الشريعة الإسلامية ومنعها قانون الأسرة الجزائري صراحة بنص المادة 46 «يمنع التبني شرعا وقانونا». لكن قانون الأسرة أبدله بنظام الكفالة من خلال المواد 116 إلى 125 من قانون الأسرة الجزائري، والكفالة هي التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية قيام الأب بابنه وتتم بمقد شرعي، وهذا المكفول قد يكون معلوم النسب أو مجهول النسب، وعليه فإنَّ الكفالة من أعمال البر والخير أما التبني فهو تزوير للنسب.

وحفاظا على الولد الصَّغير، فإنَّ الشريعة ثم القانون راعا هذه المصلحة، فشرعا الحضانة للأولاد، ضحايا الطلاق وشرعا الكفالة لمجهولي النسب. والخلاصة أنَّ هذا القانون له علاقة بإجراءات الكفالة ولا علاقة له بالتبني.

لماذا هذا القانون؟ وما هي آثاره الاجتماعية؟

لقد تمَّ اللجوء إلى هذا القانون نظرا للمشاكل التي كان يتعرَّض لها مجهولو النسب خاصة في إثبات الحالة المدنية والهوية، بحيث يجد مجهول النسب نفسه مكبَّلا لا يستطيع استخراج أوراقه الثبوتية،

ما يقترحه التّجمّع الجزائري للناشطين في الرّقميات

الرّقمنة مفتاح لوحدة تحكم في الإنعاش الإقتصادي



يرى التّجمّع الجزائري للناشطين في الرّقميات أن النهوض بالاقتصاد الوطني يتطلب وضع استراتيجية رقمية وطنية لدعم وتحديث الاقتصاد الرقمي، ما يسمح بجعل الاقتصاد الرقمي قاطرة للاقتصاد العام، من خلال مساهمة الشركات الناشئة في القطاع الرقمي، وبناء أسس لتعميم استخدام التكنولوجيا الرّقمية في القطاعات وتمكينها من تنمية مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

سعاد بوعبوش

قال بشير تجادين، رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرّقميات لـ «الشعب ويكاند»: «ليس للجزائر سوى الاندماج في المجال الرقمي لأنه المستقبل، فالذهاب إلى الاقتصاد الرقمي ليس خيارا بل ضرورة تفرض نفسها، وأي تأخر سيجعلنا نتقهقر للوراء، لأنه الوحيد الذي يكفل الارتقاء بالاقتصاد العام»، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء المتعلق بالإنعاش الاقتصادي أولى أهمية خاصة لرقمنة القطاعات كالضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها، والجماعات المحلية والإدارات الحيوية.. وغيرها من المجالات.

دعا تجادين إلى الاستفادة من خبرة الناشطين في الرّقمنة في الميدان، باعتبارهم أهل الاختصاص والأقدر على تحديد مواطن الخلل والمشاكل واقتراح الحلول الأولية وتحديد المحاور، التي يجب التركيز عليها على الأمد القريب والمتوسط، مشيرا إلى بعض العراقيل التي يجب تداركها وتذليلها من أجل تطوير الاستثمار في هذا المجال.

يوّكد المتحدث أنّ الجزائر لها إمكانيات شبابية كفاء، بإمكانها قيادة هذه الفاطرة باعتبارها الأقدر على مجازة تطورات المجال الرقمي.

في المقابل، طالب رئيس التجمع الجزائري للناشطين في الرّقميات بضرورة تحول البنك المركزي، والتكيف مع المستجدات الاقتصادية وتغيير القوانين التي تسمح للشباب المستثمر باستقبال أموالهم الصعبة بطريقة سلسة، بدلا من توطئ الفاتورة وما إلى ذلك والاستفادة من تجارب جيراننا كنونس والمغرب، فقامن استقبال العملة الصعبة «قديم وركيك جدا ولا يتماشى مع التطورات الحاصلة»، على حد قوله.

ويستند التجمع الجزائري للناشطين في الرّقميات في استراتيجيته، التي قدّم نسخة منها للوزير الأول، على مجالات رئيسية وتدابير أولية ينبغي النظر فيها في المستقبل القريب لتحقيق الفاعلية والتناسق للوصول إلى الهدف عبر التركيز على خمس محاور.

وتبرز البنية التحتية الرّقمية كأحد المحاور الهامة على أن تكون موثوق بها وأمنة وفعالة، والبدائية بتطوير إمكانية الوصول إلى الأنترنت فائق السرعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيات والشبكات القائمة (الثابتة، المتنقلة والأقمار الصناعية)، وتنشيط سوق مقدمي خدمات الأنترنت من خلال تطبيق النصوص التنفيذية الناجمة عن أحدث قانون للاتصالات، وخاصة تلك المتعلقة بفتح الحلقة المحلية، وتعزيز عرض النطاق الترددي الدولي وتحسين أدائه خاصة من خلال تطبيق نظام التبادل المحلي (Peering local) (GIX)، والتعجيل بتنفيذ شهادات إلكترونية للإدارات والهيئات العامة، وللقطاع الاقتصادي العام والخاص.

وحسب التجمع الجزائري للناشطين في الرّقميات، يتعين تشجيع توافر مراكز البيانات على الصعيد الوطني بمعايير دولية من أجل الحد من الطلب على النطاق الترددي الدولي؛ وتحسين أداء الخدمات بالأنترنت من خلال تقليل زمن انتقال البيانات وتكريس السيادة الوطنية على هذه

والإدماج المالي بتوفير واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، علما أنّ التجارة الإلكترونية تجد صعوبة كبيرة للتطور في الجزائر، بسبب التأخر في إصدار النصوص التنظيمية وعدم وجود ثقافة رقمية بين المستهلكين، إضافة إلى القيود المصرفية، التجارة الدولية، النقد الأجنبي بعض القوانين البالية تحد من تطوير القطاع ورقمنة الاقتصاد، خاصة منها ما يتعلق باستقبال الأموال من الخارج، قابلية الدينار للتحويل، وعدم وجود إطار قانوني ضروري للمدفوعات الإلكترونية الدولية.

التّسنيق وإشراك كل الفواعل

في المقابل، ركّز التجمع على أهمية دعم أصحاب المشاريع في القطاع الرقمي بالحوافز والتشجيعات كالإعفاء الضريبي، والحصول على القروض المصرفية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى التنسيق، التعاون، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تبرز الحاجة إلى تهيئة مناخ من الثقة وإنشاء جسور شراكة والهدف خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني، وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات الناشئة وإنشاء صندوق للمعونة المالية والدعم التكنولوجي «الحاضنات»، من جهة أخرى، تبرز الإدارة والقدرة التنظيمية كأداة هامة للتنسيق، الذي كثيرا ما يكون السبب وراء فشل تجارب التحول الرقمي، فلا بد من إشراك جميع القطاعات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بنجاح، وهو محور خامس يكمل باقي المحاور.

وحسب التجمع لا بد من إنشاء هيئة مركزية مسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للرقمنة تكون على مستوى رئاسة الجمهورية أو الوزارة الأولى، لتضمن التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وضمان استدامة تمويل المشاريع من خلال تنفيذ نماذج التمويل المناسبة، بما في ذلك تنويع مصادر التمويل وإنشاء مرصد رقمي بالتعاون مع جميع الأطراف لضمان قيادة التغيير ومتابعة خريطة الطريق.

وهناك تبرز الحاجة إلى إنشاء آليات للتعليم والتوعية في المجال المصرفي من خلال وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية المالية، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، خاصة وأنّ الجزائر مقبلة على الانفتاح الذي يتطلب ثقافة مالية أو وعيا ماليا، لاسيما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشباب.

وغيرها..

في المقابل، لا بد من تعزيز التدريب على التعلم الإلكتروني للجميع في عصر التحول الرقمي، حيث يتم الآن استخدام التعليم عن بعد رسمياً بالطريقة نفسها، التي يتم بها التدريب والتعليم الذي يتم توفيره حضوريا بالجامعات، المدارس العليا، مراكز التدريب، الشركات، ما مكن المديرين والموظفين والمتعلمين من العمل معًا والتدرب خارج ساعات العمل، هذا يتماشى مع رغبة السلطات العمومية الواضحة في خلق اقتصاد المعرفة.

مواكبة العصر الزايع للصّناعة

مما لا شك فيه أنّ أزمة كوفيد 19 مثل التعليم والتعلم عن بُعد خلقت تحديات، لكن التحدي الإضافي يبرز في سد فجوة المهارات التي تتطلبها الصناعة «4.0»، ومتطلبات المجتمع التنافسي العالمي، حيث تختفي بعض الوظائف القائمة في حين ستنشأ وظائف جديدة تتطلب مزيدا من التكنولوجيات والمهارات الإدراكية.

وبات من الضروري التفكير في الإدماج الفعال للتكنولوجيا في البرامج التعليمية على مستوى التعليم الوطني، وكذلك على مستوى التدريب المهني، بغية تطوير المهارات المطلوبة في عصر الذكاء الاصطناعي والصناعة 4.0، وبالتالي إعداد جيل من المبدعين في المستقبل، إضافة إلى تدريب المهارات العالية في مجال التكنولوجيات الرئيسية، مثل الذكاء الاصطناعي أو الأمن الإلكتروني، لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلد من خلال المهارات المحلية، واستخدام المهارات الجزائرية التي تقيم في الخارج للاستفادة من خبرة المتقربين الجزائريين العاملين في شركات دولية كبيرة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتطلّب المحور الرابع للنظام البيئي الرقمي زيادة الشفافية والمساواة في الوصول إلى طلبات القطاع العام وفرض الأعمال التجارية بوجه عام، من خلال تجريد إجراءات المشاركة في المناقصات العامة من شكلها المادي، بما في ذلك إنشاء بوابة رقمية يتم فيها عرض صفقات القطاع العام وتمكين المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في المناقصات عن طريق هذه البوابة الرّقمية، إضافة إلى تنفيذ اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) على مستوى الهياكل والإدارات المسؤولة عن إصدار التراخيص أو الموافقات الخاصة بالأنشطة الرّقمية.

في المقابل لا بد من الاعتراف بالأفضلية الوطنية من طرف المؤسسات والهيئات العامة في منح العقود، الدفع الإلكتروني

القرارات والتنمية للحكومة المركزية والسلطات المحلية والمستثمرين.

وفوائد الحكومة الإلكترونية متعددة، تسمح بتحسين كفاءة وإنتاجية الخدمات الإدارية؛ تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين مشاركة المواطنين مع الحكومة؛ والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية.

وتشكل التكنولوجيا الرّقمية عاملاً رئيسياً في تحفيز القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة؛ وتوفير التكاليف إذ يمكن تحقيق مخرجات كبيرة من خلال تحويل العمليات الإدارية إلى عمليات رقمية وأوتوماتيكية؛ ناهيك عن تعزيز الشفافية، والمسؤولية والحوكمة الرشيدة، والحد من تفشي الفساد.

وتعمل أيضا الحكومة الإلكترونية على تحسين القدرة التنافسية للبلاد وجاذبيتها الاقتصادية من خلال تعزيز بيئة مواتية للأعمال، خاصة وأنّ ضعف الجزائر اتّضح جليا في ترتيب ممارسة الأعمال لعام 2020، الذي يصنفها في المركز 157.

ويرتكز المحور الثالث على رأس المال البشري المؤهل في المجال الرقمي، إذ يتعين تنمية «الثقافة الرّقمية» بين مختلف شرائح المواطنين، خاصة وأن معدل انتشار الهواتف الذكية قد تطور بشكل كبير في الجزائر، فإنها تظل أجهزة تم تكييفها أولاً لاستهلاك المحتوى.

وسلّطت أزمة كوفيد 19 الضوء على معدل التغلغل المنخفض لأجهزة الكمبيوتر بين الطلاب والموظفين والأسر، وما إلى ذلك، فلا تتجاوز قاعدة الحواسيب الشخصية 3 ملايين حاسوب لعدد السكان الذي يزيد على 40 مليون نسمة، منهم حوالي 40 في المائة داخل الإدارات والمؤسسات، مما أدى إلى ضعف كبير في نطاق الحلول الممكنة لضمان المرونة في مكان العمل أو بيئة التعلم.

ولبلوغ الهدف لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات، منها تخفيض معدلات الضرائب الحالية على أجهزة الكمبيوتر الشخصية وغيرها من أجهزة الكمبيوتر الأساسية من محاولات وأجهزة التوجيه والخوادم، التي تبقى مرتفعة جدا، ما يجعل الوصول إلى أداة ضرورية مثل الكمبيوتر مستحيلا بالنسبة للكثيرين، لاسيما الطبقات الهشة.

كما يجب البدء في أقرب وقت ممكن في تنفيذ برامج ومبادرات ذات طابع وطني من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تقديم حلول ذكية سواء من حيث المحتوى أو الخدمات التي يجب يتم تكييفها حسب شرائح المجتمع من طلاب، تلاميذ، معلمين، الموظفين المدنيين، الأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحكومة الاقتصادية وتسيير النظم المعلوماتية وغيره

الوجه الآخر للرقمنة والأنترنت في الجزائر

الجزائر اليوم، أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى الاهتمام بموضوع الرقمنة بين الأجيال المختلفة، خاصة أنه حتى إلى يومنا هذا لم يحدث أن أعدت فيه دراسة أو مقاربات أو تحقيقات هادفة. نعتقد أن التعامل مع هذا الموضوع بما يستحقه من اهتمام قد يعطي رؤى أكثر تجاه بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ذات الأولوية، بما في ذلك إصلاح البرامج البيداغوجية المدرسية والجامعية والتكوينية، والحكومة الاقتصادية وتسيير النظم المعلوماتية، فضلا عن الخطاب الاجتماعي والسياسي الموجه إلى مختلف هذه الأجيال، تبادر «الشعب ويكاند» بالانصراف بالإسهام في إثراء هذا الموضوع سعيا منها إلى فتح النقاش على مستوياته المختلفة.



هل جيل ما قبل عصر الرقمنة قادر على السباق مع الجيل الرقمي؟

الدراسات تقول إن هذا الجيل مختلف كلياً والفجوة كبيرة جداً.

هل جيل ما قبل عصر الرقمنة.. دون الكفاءة الرقمية؟

رغم عدم توفر أدوات معتمدة للقيام بمقاربة في هذا الموضوع في بلادنا، إلا أنه لا يختلف اثنان حول فكرة تأهيل الجيل الرقمي لأن يكون أكثر استعداداً من الجيل ما قبل عصر الرقمنة لكسب التكنولوجيا. غير أن البعض يرى أن سبب ذلك لا يعود للسن، بل هو يرجع إلى النسبة الكبيرة التي يحتلها الشباب في المجتمع.

كما أن هناك دراسات تبين أن التفاوت الرقمي والتكنولوجي بين الجيلين هو تفاوت نسبي وهو بعيد من أن يؤكد بشكل نهائي عزوف الجيل ما قبل العصر الرقمي عن هذه الماكاسب التي أفرزتها المولة.

ومما يجعل الفصل في الموضوع جد عسير تغلل العوامل الثقافية المؤثرة المختلفة بين جيل وآخر،

إضافة إلى الفوارق في الإمكانيات والهياكل. علاوة على اعتبارات الاجتماعية القائمة على القيم الدينية والقائدية السائدة في كل وسط تعيش فيه الأجيال معاً.

ودائماً مع صعوبة التقدير أن في الجيلين هنالك الجيل الرقمي الأكثر ولوجاً نحو الرقمنة والأنترنت، لابد من إشارة إلى أن هنالك مقاربات توضح أن الجيلين يتقاسمان الأدوار في استخدام واقتناء وسائل الرقمنة والأنترنت، على أساس أنه عادة يميل الجيل الرقمي أكثر إلى الترفيه الشخصي من خلال مشاهدته الأفلام على الأنترنت أو المدونات أو وسائل الإعلام الاجتماعية. بينما يتجه جيل ما قبل عصر الرقمنة أساساً نحو النشاطات والمهام الإلكترونية الشخصية والإدارية أو الاستخدام المهني والأكاديمي للأنترنت. ومن جهة أخرى، يبرز استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ظاهرة أن الجيلين مقبلان عليها بالتوازي، غير أن الاختلاف يبقى بينهما في بروز بعض الظواهر الاجتماعية. إذ تشير نتائج بعض الاستطلاعات في هذا الموضوع إلى أن أفراد الجيل الرقمي أقل اهتماماً بالاتصال مع عائلاتهم وأصدقائهم مباشرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بينما يزداد هذا الاتصال مع الجيل الآخر الذي يجد في هذه

وصفاته ومميزاته ومعتقداته وفوارقه عن الأجيال السابقة. ويعتقد صاحب المقال أن هذا الجيل لا يستجيب للرسائل والمنتجات التي توهم بوجود عالم مثالي ليس به عيوب أو الجمال الكامل. كما أنه يجب الاستقلالية في شؤونه ويقدر الخصوصية جداً، ويتجه نحو زيادة الأعمال ويجب التوجيه الذاتي ولديه روح الإبداع.

وعن استخدام التكنولوجيا والأنترنت يعتبر صاحب المقال أن هذا الجيل هو الجيل الأعلى استخداماً للتقنية، ولهذا نلاحظ كيف تغير عهد التجارة الإلكترونية وغير المفاهيم لدى هذا الجيل عوضاً عن سبقه و حيث يقضي أصحاب هذا الجيل من ساعتين حتى أربع ساعات في مشاهدة

الفيديو وأقل من ساعة يومياً في مشاهدة التلفاز.

كما أنهم لا يهتمون كثيراً بالأشياء المادية ولكن يهتمون بالتجارب التي يمكنهم مشاركتها على صفحات السوشال ميديا. ويخلص صاحب هذا المقال الخاص بالمجتمعات العربية إلى أن التساهل في عدم دراسة والبحث خلف هذا الجيل تسويقياً مكلف للشركات ومكلف اجتماعياً وعدم احتواء مشاهيره ومؤثره من خلال الإرشاد والتوجيه السليم واستخدامهم لإيصال الرسائل الإعلامية والإعلامية بشكل قيم وريز مؤثر غير جيد وصيل للخطورة لأن هذا العالم أصبح كالقرية الواحدة بسهولة تأثر أفراد هذا الجيل بأشخاص في دولة أخرى أصبحت أكبر من ذي قبل ولهذا يجب إعادة صياغة الرسائل الإعلامية والإعلامية الموجهة لهذا الجيل بما يتناسب مع تفكيرهم وخصوصاً إذا كانت تستهدفهم. إن هذا الجيل - يقول السيد الذبابي ولد في عالم جديد كلياً وقد يوصف أحياناً بالسطحية واللامبالاة والرافهة بسبب ما يمتلكونه ولكن هذه سنة التطور وسنة الحياة. لهذا يجب أن نتقرب من هذا الجيل لنفهمه ونتكلم لفته لأن

1946 و 1964 وأنهم مرشحون للتقاعد، وجيل «إكس» المولودون بين 1965 و 1980 ويعتبرهم التصنيف صلب إدارة المؤسسة وأخيراً جيل « أي » الذين هم رهن سوق العمل. وعلى العموم يمكن اعتماد أبسط التصنيفات التي تعتمد وجود جيلين، الجيل الرقمي وجيل ما قبل عصر الرقمنة.

ما هي صفات الجيل الرقمي؟

يستقر الرأي على وصف جيل الرقمنة بالكفاءة الرقمية التي تعني القدرة على إعادة صياغة المعرفة لإنتاج معلومات من أجل التعبير عن النفس بشكل إبداعي ومناسب في بيئة رقمية.

ويحكم أن الجزائر لا تزال تشكو من مشكلة افتقار المحتوى الرقمي، شأنها شأن مجموع الدول العربية، وجعلنا أعتنا إلى إحدى المقالات التي كتبها مالك الذبابي متخصص في التسويق بولاية تكساس الأمريكية بخصوص هذا الجيل

يقلم: زهير مزيان

يسود الاعتقاد في بعض الأوساط وفي الأحاديث والمناقشات والكتابات وحتى بعض الدراسات أنه يستحيل للكتاب والآباء والأمهات أن يكونوا على قدم المساواة مع مستويات الأجيال المسماة الرقمية من حيث التمكن من استخدام الأدوات الرقمية والأنترنت، وأنهم لا يتوفرون على القدرة الاستيعابية للتعامل مع الرقمنة بمثل ما هو الأمر عند الصغار والشباب. ويستدل أصحاب هذا الاعتقاد بكون الجيل الذي ولد ونشأ في عصر الرقمنة هم بالضرورة أكثر مهارة في المجال الرقمي. ورغم أن بعضنا قد اهتمت إلى تثبيت هذا الاعتقاد وكان هذه الفوارق قدر مقدور لا يمكن تغييره إلا أن بعض التجارب الميدانية تنفي اليوم هذا الاعتقاد.

كيف تصنف الأجيال بالمقياس الرقمي

يوجد اليوم تصنيف عالمي للأجيال حسب المقياس الرقمي، على أساس أن هناك جيل ولد بعد الحرب العالمية الثانية ويصلح على تسميته بـ«بيبي بومرز»، وجيل «إكس»، وجيل الألفية وجيل «زي» وهو الجيل الذي ولد بعد عام 1995 حتى 2010 وتتراوح أعمارهم بين سنتين حتى عمر 23 سنة. وهناك تصنيفات أخرى تعتمد على مقياس السن المهني والتأهيلي في المؤسسة، حيث تعتبر فئة « بيبي بومرز » هم الذين ولدوا في فترة ما بين

■ في المجال الصحي أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

■ حتى الآن لم تجر أية دراسة أو إحصاء عن عدد المؤسسات الاقتصادية والخدمات المستعملة للبرامج الرقمية والأنظمة المعلوماتية للأنترنت. كما لم تسجل إلى يومنا هذا دراسة إحصائية عن هذا الاستخدام التكنولوجي في المنظومة المدرسية والجامعية، ولا في القرى والأرياف، ولا لدى مختلف الفئات الاجتماعية.



هذه مميزات الجيلين: جيل عصر ما قبل الرقمنة، وجيل الرقمنة:

- جيل ما قبل العصر الرقمي
- يسعون إلى عمل مجزي اجتماعياً.
- يمكنهم اختيار العمل لساعات معقولة لظروف العمل التي تأخذ في الاعتبار حياتهم الأسرية.
- من وجهة نظر مهنية، واجه هذا الجيل صعوبات في العثور على عمل طويل الأمد وبأجر جيد.
- لم يعد عملهم هو مركز الاهتمام الرئيسي في حياتهم: إنهم يعملون من أجل العيش الكريم.
- لتجنب المعاناة من البطالة، يفضل الكثيرون الاحتفاظ بوظائفهم، حتى على حساب الظروف الاجتماعية أو المهنية السيئة.
- هم أكثر قدرة على الحركة وأقل ارتباطاً بوظيفة دائمة مع نفس صاحب العمل طوال حياتهم المهنية.
- يتولون المسؤوليات ويتخذون العديد من المبادرات.
- أصبحت عندهم فكرة الانتماء إلى صورة الشركة مهمة وموحدة، لصالح الإنتاجية.
- الجيل الرقمي
- نشأوا مع شاشات الكمبيوتر وأجهزة ألعاب الفيديو. إنهم الجيل الأول الذي ولد بشكل كامل وحقيقي في عالم الأنترنت.
- إنه الجيل التلفزيوني والرقمي المنتشر في جميع القطاعات، سواء الخاصة أو المهنية.
- جيل اجتماعي وأصحابه يتواصلون ويتبادلون بسهولة.
- يبحثون عن نوعية حياة جيدة، حتى لو كان ذلك يعني تغيير المنطقة أو حتى البلد لم يعودوا يترددون في تغيير الشركات.
- يسعون إلى التطور طوال حياتهم المهنية
- يسعون إلى الاستمتاع بالنشاط واستثمار أنفسهم وفقاً لكل التوقعات.
- إن فكرتهم المهيمنة اليومية هي القول المأثور للفوز.
- جيل مادي للغاية واستهلاكي بإفراط ومنفتح على العالم الخارجي بفضل تقنيات المعلومات الجديدة.
- تهيمن التكنولوجيا على حياتهم اليومية، ولا يمكنهم العيش بدونها.
- الأنترنت هو أداة الاتصال الرئيسية للتفاعل، سواء في العمل الخاص أو في العمل.
- جيل يعطي أهمية أكبر للمعلوماتية وينتج بهزيم نحو وسائل الإعلام الجديدة.

خدمة الهاتف النقال خلال 2019 وعدد مستعملي فايسبوك البالغ 21 مستعملاً. ومن هنا وحتى الآن لم تجر أية دراسة أو إحصاء عن عدد المؤسسات الاقتصادية والخدمات المستعملة للبرامج الرقمية والأنظمة المعلوماتية للأنترنت. كما لم تسجل إلى يومنا هذا دراسة إحصائية عن هذا الاستخدام التكنولوجي في المنظومة المدرسية والجامعية، ولا في القرى والأرياف، ولا لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

ومن منطلق التجارب السائدة في العالم توجد مقاربات يسعى أصحابها إلى الدعوة إلى إيجاد سبل تحقيق الانسجام بين الجيلين عوض تجاهله الذي يؤدي بالضرورة إلى الإبقاء على جيلين متنافرين يشيان على خطين متساويين لا يلتقيان. ومن ضمن هذه المقاربات ما يلي:

تعزيز بيئة رقمية يسود فيها التواصل المفتوح والصادق.

تشجيع أسلوب القيادة الذي يتماشى مع احتياجات وخبرة ونضج الناس في المواقف المختلفة.

الترويج لثقافة رقمية منفتحة تساعد على نشر روح التسامح مع مختلف الأجيال خاصة.

التأكد من أن تطلعات الأجيال المختلفة في المجال الرقمي واضحة للجميع.

في ميدان التعليم سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

في ميدان التعليم سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل

العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

وأخيراً فإن التعامل الإيجابي والمثمر مع الرقمنة والأنترنت لا يقتصر على بيئة أو جيل معين، بل الأمر أنه يحدث في ذكاء ومهارة المستعملين لها وفي اجتهداتهم ومدى سعيهم إلى خلق إضافات لحياتهم ومساراتهم الاجتماعية سواء كانوا من الجيل الرقمي أو غير.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

أكثر تمسكاً بمطلب الحكومة الإلكترونية بحكم مؤهلاته ومهارات الرقمية التي تفتح له المجال في التحكم أكثر في البيانات الرقمية.

أما مع القطاع الخاص سيظل الجيل الرقمي أكثر تشدداً مع السلك التعليمي المنتمي إلى جيل ما قبل العصر الرقمي، وذلك بسبب تسدي الخدمات التعليمية والأنظمة البيداغوجية التي لم توظف لها المعلوماتية والرقمية. ومن هنا ستبقى التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لنقل المعرفة.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

أما في المجال الصحي فقد أثبتت التجربة الجزائرية في التعامل مع وباء الكورونا ضرورة وأهمية الاستنجاد بمهارات الجيل الرقمي من خلال المؤسسات الناشئة التي كانت وراء اختراع أنظمة رقمية تطبيقية وبرامج معلوماتية خصصت لتكون أدوات ذات أهمية في خدمة الأسلاك الطبية سواء لمراقبة حالات الوباء أو الاستطلاعات والاستكشافات الطبية وسط المواطنين.

المقدر بـ37 مليون مشترك في الأنترنت عبر

مئات التهمهم البحري في 2019



حقائق مرعبة عن «الحرّاقة»

123920 مهاجر غير شرعي عبروا إلى الضفة الشمالية للمتوسط في 2019، يعانون الولايات في تسوية وضعتهم وسط تنامي حركات عنصرية في أوروبا المناهضة لهذا الزحف البشري، والذي وإن تراجعت أرقامه باستمرار بسبب سياسة الاتحاد الأوروبي التي تعالج الظاهرة من زواية أمنية بحتة. ظاهرة «الحرقة»، أو معضلة العصر، تهدد أمن الدول واستقرارها، منها الجزائر، التي تسعى لإيجاد مقاربة تفكك مسببات الظاهرة وترسم معالم حل.. في هذا الشأن، قدم مخبر الأمن الإنساني لجامعة باتنة مقاربة علاج الظاهرة بإصدار كتاب بعنوان «حدود العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم»، من تأليف البروفيسور رقية عواشيرة والدكتورة بن عثمان فوزية. من خلاله يرصد «الشعب ويكاند» أسبابا وحلولا للظاهرة، وتثمينا للإنتاج العلمي والفكري في هذا المجال.

باتنة، حمزة لموشي

اقتناعا منها بدور الجامعة في قيادة التغيير والمساهمة في إرساء معالم الجزائر الجديدة، قدمت جامعة الحاج لخضر باتنة 01، مقاربة في علاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية،

واقترحات حلول لمعضلة العصر. أنتج مخبر الأمن الإنساني للجامعة مرجعا في تحليل الظاهرة، وأصدر كتابا بعنوان «حدود العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم». الكتاب الذي ألفته البروفيسورة رقية عواشيرة من جامعة باتنة 1، والدكتورة بن عثمان فوزية من جامعة سطيف 2، ويندرج ضمن سلسلة الدراسات الأكاديمية للمخبر، غايته تشجيع الباحثين على إجراء دراسات ميدانية معمقة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عادت إلى الانتشار إلى درجة باتت تهدد الأمن الوطني.

وعن الغرض من إصدار هذا الكتاب ومميزاته، قالت البروفيسور رقية عواشيرة، في تصريح حصري له الشعب ويكاند، إن الكتاب يتضمن البحث في العلاقة بين متغيرات الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وأثبتت الدراسة أن العلاقة المتينة بين الهجرة غير لتهريب المهاجرين الذين عادة ما يقعون ضحايا لجماعات الاتجار بالبشر، ما يؤكد خطورة هذه الظواهر المرتبطة في أغلب الحالات. وبحسب عواشيرة، تهدف الدراسة إلى لفت انتباه صانعي القرار إلى العلاقة المتينة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، والحلول لمواجهتها، وينبغي أخذها في الاعتبار عند مراجعة بنود بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000.

ومراقبة الوثائق لدى الدول الأعضاء في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000، إلى جملة التدابير التي جاء بها هذا الأخير في مكافحة تهريب المهاجرين، وذلك لوضعها على أرض الواقع واتخاذ التدابير التقنية والتشريعية اللازمة.

أسباب وخلفيات

شارك في إعداد هذا البحث البرفيسور رقية عواشيرة، وهي أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة 01، والدكتورة فوزية بن عثمان، أستاذة محاضرة من قسم الحقوق بكلية العلوم القانونية بجامعة سطيف 02 وعضو بفرقة الأمن الإنساني، لإعطاء مقاربة تحليلية تتضمن الأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة والتي أصبحت تقلق السلطات العمومية وتشغل بال الرأي العام.

وعن سؤال «الشعب ويكاند» حول الصعوبات التي

اعترضت مهمة فريق البحث في تتبع أسباب وخلفيات الهجرة غير الشرعية، أكدت الأستاذتان مواجهة جملة من المتاعب في إجراء دراسات ميدانية، في غياب إحصاءات دقيقة، لأن مثل هذه الظواهر عادة ما تكتنفها السرية، سواء من قبل الضحايا الذين يخافون البوح بأي شيء خشية التصفية الجسدية من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة، التي تمتعن المتاجرة بالبشر، أو «تكنم السلطات الرسمية عن هذا الموضوع لحساسيته وتأثيره على سمعتها دوليا»، على حد تعبير الباحثتين.

اهتمت البروفيسور بالظاهرة معتمدة على سند رئيس المخبر البروفيسور حسين قادري، لإنجاز العمل العلمي الفريد من نوعه وتقديمه في شكل كتاب يعد مرجعا

للأستاذة والطلبة والسلطات العمومية، التي تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد انشغالاتها وأزمة معقدة لا تقبل القفز عليها واعتبارها مجرد قضية عابرة. هذا ما توضحه الباحثة عواشيرة قائلة: «لم يعد مقبولا البقاء على هامش الأحداث المتسارعة والقضايا المعقدة التي تولدها الهجرة غير الشرعية التي تجاوزت الحدود والأوطان فأرضت استنفار دول المعمورة قاطبة»، طارحة السؤال المحير: «ماذا بعد؟ كيف السبيل لوقف النزيف، مع تنامي نشاط عصابات الجريمة المنظمة وارتباطها بالجماعات الإرهابية ومافيا المتاجرة بالبشر؟».

الجزائر بلد منشأ وعبور

هذه الدراسة مقاربة استشرافية من شأنها المساعدة على حل مشكلة الهجرة غير الشرعية، نظرا للبحث بعمق في الأسباب والدوافع. تقول: «إن الجزائر من الدول التي تعاني من «تفشي» هذه الظاهرة بصفتها دولة منشأ وعبور، وفي فترة سابقة كانت بلادنا مقصدا لمن لم يسعفه الحظ في المرور إلى الضفة الأخرى»، مستدلة في هذا الصدد بما تتداوله وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

عن قصص شباب في مقتبل العمر، انتهت أحلامهم بالغرق في البحار والمحيطات قبل الوصول إلى ما يسمونه «الإلدورادو»، ومنهم من لم تنتشل جثثهم، مع كل ما تحمله صور متداوله من معاناة وآلام لعائلاتهم، وتراجيديا لا يحبوها الزمن.

لهذا يرى فريق البحث أنه من واجب السلطات مضاعفة الجهود للتكفل بهموم فئة الشباب التي تمثل غالبية السكان، ويُعول عليها في التغيير

والمشاركة في البناء الوطني وتماسك الجبهة الداخلية مدخل الاستقرار الوطني. وتفصل البروفيسور عواشيرة في الموضوع أكثر بالقول إن المهاجرين غير الشرعيين عادة ما يدفعون مبالغ مالية تجمع بشق الأنفس والتضحيات، لجماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهريبهم في «مراكب الموت».

بالنظر إلى تحاليل أهل الاختصاص والمعلومات المسجلة، تعد الجزائر بيئة خصبة ومناخا ملائما ومشجعا للهجرة غير الشرعية، فموقعها الجغرافي-السياسي geopolitique، بوصفها بوابة البحر الأبيض المتوسط، يجعل منها بلد عبور بامتياز. كما أن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال وحملات الدعاية والتشهير للحياة الفضلى والتي تصور الغرب «جنة الله فوق الأرض،

والحياة فيها لا يكدرها شيء والوصول إليها نهاية معاناة»، زادت حماس الشباب وغير الشباب للهروب نحو الضفة الأوروبية، تبعها لعوامل ذاتية وموضوعية منها الجوار الجغرافي والاكتمال على الأهل والأقارب القاطنين فيها.

كل هذا وظفته عصابات تهريب البشر واتخذته «ورقة ابتزاز وإغراء عبر وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي الحديثة للترويج لخدماتها في صورة وكالات سياحية وهمية».

والحقيقة أن الهجرة غير الشرعية، من منظور الأستاذة عواشيرة، تشكل وباء على أمن الجزائر واقتصادها، فالجزائر دخلت لغرض مواجهة هذه المشكلة في اتصافيات مع دول حوض المتوسط، والتي جعلت منها حارسة لحدودها، نظرا لأن هذه الاتفاقيات قامت على البعد الأمني، دون البحث في الأسباب الجذرية للظاهرة. وتشكل من جانب آخر خسارة للاقتصاد، حيث تفقد الجزائر سنويا خيرة من شبابها الكثير منهم حاملو شهادات، كلفها تعليمهم مبالغ مالية باهظة، فضلا عن أنها منطقة عبور يؤثر على الأمن الصحي لمواطنيها خصوصا سكان المناطق الحدودية.

وتعتبر الباحثة أن تحقيق الأمن الإنساني بمقوماته السياسية والاجتماعية والأمنية يشكل الحل الجذري والأمثل لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأن الواقع العملي أثبت عدم جدية الحلول الأمنية، ولا أدل على ذلك من أن تجريم الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري لم يوقف الظاهرة التي تتسارع وتزداد حدتها يوما بعد يوم.

لنقل بعض تجارب الدول الأخرى والاستعانة بها في مكافحة هذه الظاهرة ببلانا، ترى الأستاذة عواشيرة أن الحلول الحقيقية والناجحة والفعالة يجب أن تنبع من واقع المجتمع ولا تستورد، لذا

الأمر يتطلب وجوب الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدولة التي طبقت فيها التجارب ومدى تقارب ذلك مع واقع الدولة الجزائرية حتى لا تضع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

نتائج وتوصيات للحد من الظاهرة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الهجرة غير الشرعية تعد السوق السوداء لتهريب البشر والاتجار بهم بواسطة آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج، ووسطاء الهجرة والسماسة، وغياب تجسيد مبدأ دولة القانون والحق، واستشراف الفساد بمختلف صوره، وعصابات الإجرام المنظم.

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين بمختلف أصنافهم وأجناسهم يلجأون إلى خدمات عصابات التهريب اعتقادا منهم أنها المعين الوحيد للوصول للضفة الأخرى في ظل سياسة الباب المغلق التي اتخذتها الكثير من الدول المستقبلية، وهذه العصابات كثيرا ما تكون لها أهداف يصعب التفتن لها بادئ الأمر ليجد المهاجر غير الشرعي «الحرق» نفسه

قصص شباب في مقتبل العمر، انتهت أحلامهم بالغرق في البحار والمحيطات قبل الوصول إلى ما يسمونه «الإلدورادو»، ومنهم من لم تنتشل جثثهم، مع كل ما تحمله صور متداولة من معاناة وآلام لعائلاتهم، وتراجيديا لا يحبوها الزمن.



والأخذ بعين الاعتبار العمر فالقاصر لا يمكن أن يعتد بإرادته. وخلصت الدراسة إلى أن تنامي الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها عوامل وأسباب داخلية، نتيجة إخفاق سياسات تنموية، وهي الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، أو نتيجة لحالات الصراع والاضطرابات الداخلية، أو نتاج تراكمت، خاصة حركية العولمة وهيمنة الثقافة الغربية وتسويق الضفة الشمالية على أنها «المدينة الفاضلة» حيث المستقبل مضمون. وهذا شعار المخادع كثيرا ما يسقط فيه «الحرقة» الذين رأيناهم يرددون المسائل وهم على «قوارب الموت» في عرض المتوسط صارخين بالقلم المملوء من خلال «مواقع افتراضية» وفيديوهات «وداعا المأسي»، «نحن ذاهبون إلى الفردوس الآخر» حيث «النكهة» و«المستقبل».

فريق البحث الذي شدد على مقاربة بديلة تأخذ في الاعتبار إشكالية الهجرة غير الشرعية بمعالج الأسباب والدوافع، أكد أن المقاربة الأمنية أثبتت قصورها في التصدي للهجرة غير الشرعية والحد من ظاهرة التهريب والاتجار بالأشخاص، لذلك تطلب الأمر، التوجه صوب مقاربات مغايرة تتمركز حول إنسانية الإنسان، تدعم المقاربة الأمنية، وتعمل في اتجاهين متكاملين، اتجاه وقائي، واتجاه علاجي. وتبعا للنتائج المتوصل إليها، اقترح فريق البحث توصيات تتعلق بضرورة طرح وإثراء النقاش بشأن الهجرة غير الشرعية من الجانب الروحي العقائدي، وبينان التصور الإسلامي للأشخاص المقلبين على ركوب قوارب الموت، أو التنقل في مسالك محفوفة بالمخاطر، ووضعها ضمن أطر الأحكام الشرعية، هل يمكن اعتبار ذلك محاولة انتحار أم دفاع عن النفس والعرض؟.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يتخذ إجراءات مشتركة ومتناسبة وفاعلة من أجل حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وضحايا الاتجار بالبشر، ووضع تدابير لتحصين اندماجهم في المجتمع، ورفع قيود التمييز واللاعادلة التي يعانون منها، إضافة إلى بناء توافق دولي للهجرة الآمنة والقانونية على أساس حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وضمان أن يستند الاتفاق على القانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع الوثائق الدولية ذات الصلة، والعمل على وضع إجراءات محددة في الاتفاق تكفل أسنة إدارة الهجرة، مثل مواجهة الأسباب الدافعة للهجرة المحفوفة بالمخاطر لتحسين الطرق الآمنة والمنظمة للهجرة.

وأخيرا ضرورة العمل على المستويات الثلاثة الوطنية والإقليمية والدولية لأجل مواجهة مظاهر العنف والتمييز والاستبعاد الاجتماعي ضد المهاجرين وضحايا الاتجار، واتخاذ تدابير لتسوية أوضاعهم، وضمان المشاركة الفاعلة لكل من لهم صلة بتدعيم مركز المهاجر وجعله مواطنا شريكا في تطوير التنمية المستدامة، الحلقة الأقوى في معادلة البناء الوطني، الذي يشارك فيه الجميع.. بعيدا عن كليشيهات عقيمة مثل: «تخطي راسي»..

الكاتب كان يعتز بالديمقراطية في أمريكا الشَّمالية

دوطوكفيل : لابد من قتل الجزائريين الذين يقاومون

عن وزارة الحرب في باريس. وبهذه الطريقة يمكن للحكومة الفرنسية أن تقضي على الفوضى السائدة في الجزائر، وبالتالي إبعاد العسكريين عن الشؤون المدنية، بحيث ينحصر دورهم في إدارة الشؤون العسكرية.

وبما أنَّ البلديات في الجزائر لا تتمتع بأية صلاحية مالية، والأموال التي تحصل عليها تأتي من باريس، فإنَّ طوكفيل يرى أنه لا مفر من اعتماد الأوروبيين على أنفسهم وتسخير الجزائريين لخدمة الأراضي المصادرة، وبالتالي تكون الاستفادة مزدوجة للطرفين. فالأوروبيون يمكنهم جمع الثروة والمال، وتكوين الكيانات الجديدة لخدمة الطرفين، ولا داعي للتفكير في الدعم المالي الآتي من الدولة الفرنسية (ص 171).

إنَّ ميزة هذا الكتاب هي أنَّ الشخصيات الفرنسية التي كانت تزور الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت منهرة بالنفوذ الفرنسي في الجزائر، وطوكفيل الذي كان شاهد عيان، عبّر عن دعمه المطلق للأوروبيين الذين تمركزوا بالجزائر بقصد تدعيم الوجود الفرنسي وإثراء أنفسهم عن طريق استغلال الأراضي الجزائرية الخصبة.

بالنسبة لهذا الكاتب الذي كان يعتز بالديمقراطية في أمريكا الشمالية، فإن الجزائريين هم أعداء للفرنسيين وينبغي على السلطات الفرنسية ألا تكون رحيمة بهم، لأنَّ الاستيلاء على أراضي الجزائريين يتسبّب في مناصبة أبناء البلد الأصليين العداء للفرنسيين، كما أنَّهم لا يقبلوا أبداً بتحويلهم من ملاك أراض إلى مجرد عاملين بها لإثراء الغزاة المحتلين.

ويعني آخر، لا تتوقع ممَّن أخذت أرضه واعتدبت عليه أن يحبك ويحترمك، إنه ينظر إلى الأجنبي المحتل كعدو مغتصب. ولعل الشيء المثير في موضوع تحليل الواقع الجزائري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أنَّ أبناء البلد لم يكن عندهم أي وعي سياسي، وأنهم كانوا منقسمين على أنفسهم، فمَنهم من كان يؤازر الغزاة المحتلين ويسعى لكسب ودّهم وصداقتهم حتى ينال رضا الغزاة، ومنهم من كانوا يواجهون الأوروبيين ويدافعون عن حقوقهم، وبالتالي، يتعرضون للنفذ والإهانة والذل. للأسف الشديد، لا توجد وثائق أخرى تكشف لنا موقف أبناء البلد من قوات الاحتلال، وكيف تعايشوا مع الغزاة الأوروبيين. إن حقوق المغلوب تبقى دائماً مهضومة، والغالب هو الذي يفرض قانون الغاب ويعبث في أملاك الآخرين.



كتابات طوكفيل عن الجزائر 1837-1847

(طوكفيل بين الديمقراطية والاستبداد)



لتأديب الجزائريين.

5 - وضع خطط لاستيلاء الجيش على الأراضي الخصبة لأنها غير موثقة.

6 - إنشاء محاكم للفصل في ملكية الأراضي المهددة للمعمرين الفرنسيين (ص 196).

وتأسف طوكفيل لقلة رغبة المسؤولين الفرنسيين في باريس لتحويل الجزائر إلى سوق مغري للشعب الفرنسي (ص 139).

كما أظهر طوكفيل تضايقه من الفراغ القانوني الموجود في الجزائر، لأن السلطات المحلية محرومة من حق اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية أملاك الأوروبيين. فالسلطة موجودة بيد الجيش الفرنسي، ولا يوجد مسؤول فرنسي في الجزائر يدير المستعمرة ويتحكم في زمام الأمور.

اغتصاب الأراضي في الجزائر يتم بسرعة فائقة ووحشية، والسلطات المحلية تعلن عن مصادرة أملاك الجزائريين ولا يمكن تعويضها، وصاحب الأرض لا يستطيع أن يطلب تعيين خبير عقاري لإثبات ملكيتها، فالإدارة الفرنسية هي التي تقوم بتعيين خبير عقاري، وتقرر في النهاية نتائج خبرته وليس للمحاكم أي دور قانوني في هذا الموضوع.

وبالنسبة لنظام الحكم في الجزائر، فإن طوكفيل يقترح إنشاء وزارة مستقلة لإدارة المستعمرة الفرنسية، تكون مستقلة تماماً

وكسب ثقتهم بالوعود المعسولة.

2 - وفي نفس الوقت، تكدير حياة العشائر وإرهاقهم بالحروب، أو استعمال الطريقتين (ص 191).

وفي حالة ما إذا فشل المعمرون الفرنسيون والأجانب في إخضاع ثورة الجزائريين ضد القادمين الجدد إلى الجزائر والتصدي لهم عند استغلال

الجزائريون أعداء للفرنسيين وينبغي على السلطات الفرنسية ألا تكون رحيمة بهم

مزارعهم، فإنَّ طوكفيل كان يرى أنه لابد من قتل الجزائريين الذين يقاومون قوات الاحتلال وذلك عن طريق:

- 1 - إيقاف النشاط التجاري في الأسواق.
- 2 - منع الجزائريين من بيع مواشيهم في الأسواق.
- 3 - إتلاف المحاصيل الزراعية وقت جنبها.
- 4 - إقامة ثكنات عسكرية في كل مكان

بغف وبقوة السلاح، وأن تعتبر أبناء البلد الأصليين كأعداء لفرنسا.

وفي رأيه الشخصي، أنه يتعين على فرنسا أن تسخر قواتها العسكرية وتتعامل معهم بالسلاح والقوة لأن الجزائريين يعتبرون أعداء لها، فالخوف كل الخوف من تمرد الأهالي وإفشال خطط المعمرين للاستثمار في الأرض وحصد خيراتها (ص 53).

وفي الجزء الثاني من كتابه، تعرّض الكاتب إلى الفراغ الموجود في مؤسسات الجزائر، فلا توجد إدارات محكمة في زمام الأمور، والقرارات تأتي من باريس، والمستوطنون يحصلون على الأرض مجاناً، ولكن لا توجد ضمانات لبقائها تحت تصرف الغزاة الأجانب ثم إن الظلم المفضوح في الجزائر يتجسد في أخذ الأرض من الجزائريين دون تعويض.

وزعم طوكفيل أنَّ نجاح السياسة الاستعمارية في الجزائر يتوقف على قدرة الحكومة الفرنسية على إغداق الأموال على المعمرين الموجودين في الجزائر، لأنَّ نجاح الاحتلال في فرض الوجود الفرنسي، في رأيه، يتطلب خلق انشقاق بين الجزائريين وإدخال زعماء القبائل في صراعات فيما بينهم. وفي هذه الأثناء، يتعين على الفرنسيين أن يقوموا بالخطوتين التاليتين:

- 1 - استمالة العديد من أعيان الجزائريين

ترجمة الأستاذ علي زكي / جامعة الجزائر
قراءة: عمار بوحوش

من يقرأ كتاب « ألكسيس دو طوكفيل » عن الجزائر في الفترة الممتدة من 1837 إلى غاية 1847، سيخرج بأفكار متضاربة عن هذا البلد الذي زاره واستقصى عن مصيره، ودور الاحتلال الفرنسي فيه. إنَّه لمن الواضح أن الكاتب الذي انتقل إلى الجزائر وعاين الأحداث، وجد نفسه حائراً بين تدعيم سياسة بلده فرنسا، ورفع الغبن عن الجزائريين الذين كانوا يعانون من ظلم غلاة الاستعمار وتمزيق بلدهم وحرق ثرواتهم الحيوانية، ومعاقبة كل من يتصدى للمعتدين الأجانب المدعومين من طرف الجيش الفرنسي، ومن الإدارات المحلية أو البلدية في قراهم.

منذ البداية، يعلن طوكفيل أنه يتعين على الدولة الفرنسية أن تتمسك بهذه الغنيمة، أي غنيمة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية الخصبة، لأن هذه الغنيمة ستسمح لفرنسا أن تبقى قوّة اقتصادية وسياسية (ص 50). وأدعى طوكفيل أنَّ العرب يشعرون بالارتياح لوجود سلطة مركزية قوية تحميهم، وتوفر لهم الفرصة لكي يحصلوا على الماء والهناء في بلدهم. وقدم نصائح مفيدة لقوات الاحتلال الفرنسي تتمثل في أن يحافظ الجزائريون على أنظمتهم العشائرية، وتمكينهم من اختيار قادتهم المحليين بأنفسهم لأنه من الصعب على فرنسا أن تقضي على الطبقة الأرستقراطية العسكرية والدينية، ولذلك يتعين عليها أن تحتوي هذه الطبقات العسكرية والدينية وتسخرها لخدمة مصالحها (ص 85).

أهمية شهادة طوكفيل تكمن في تفهمه لنفسية الجزائري وحنّه للأرض والتجارة لأنَّه يكسب رزقه منهما، حيث نصح قوات الاحتلال الفرنسي أن تسمح للجزائريين بالمحافظة على قوانينهم الإسلامية وعاداتهم وتقاليدهم التي ألفوا العمل بها، بينما يلتزم المعمرون بتطبيق القوانين الفرنسية التي تعودوا عليها ويرتاحون لتطبيقها.

فالعرب في رأي طوكفيل رعاة وفلاحون، وعندهم أراض شاسعة، لكنهم لا يستغلون إلا الجزء البسيط منها. إنَّهم يميلون الى بيع أراضيهم عند الضرورة بأثمان بخسة أو بأثمان زهيدة (ص 89).

ويكل وقاحة وانحياز تام لغلاة الاستعمار في الجزائر، يزعم طوكفيل أن الجزائريين ليسوا أناداً للفرنسيين، ويتعين على السلطات الفرنسية أن تعامل الجزائريين

بورتري

الخير شوار

عندما ولدت كان العام خارجا من أولي حروبه الكونية، التي لم يعمل مؤتمر فيرساي (1919) إلا على الإعداد لحرب مدمرة أخرى كانت نهايتها قنبلة نووية. كان بلدها يرزح تحت احتلال استيطاني، كان يستعد للاحتفال بمئويته، وامتدّ بها العمر لثموت في زمن آخر تصارع فيها البشرية عدوا غير مرئي يحاول القضاء عليها. وبين الزمنين اكتملت تجربها لتكون شاهدا استثنائيا على خراب غير عادي.

ولئن كان الانجليزي برتراند راسل (1873-1972) شاهدا على قرن بدأ بالآلة البخارية والعربات التي تجرّها الأحصنة، وانتهى بالطائرات النفاثة والقنبلة والنووية وغزو الفضاء، وعبر عن ذلك التحول في كتبه الفلسفية المتنوّعة، فإنَّ نورية كانت شاهدة على عصر أكثر مأساوية وقد حرّمها الاستيطان الفرنسي من نعمة القراءة والكتابة، لكنها استطاعت أن تترك بصمتها بطريقتها الخارجية، وقد ساهمت في تأنيث المسرح الجزائري وكان حكرا على الرجال. ولدت قبل ميلاد نجم شمال إفريقيا

نورية.. تاء «للتعويل» على المسرح

الدور الذي أدّته بمهارة، لفت انتباه الجميع رغم معارضة زوجها في البداية، ومن حينها ولدت الفنانة «نورية» بعد أن أطلق عليها مصطفى بديع وبوعلام رايس ذلك الاسم الذي ارتبط بها حتى نسي الجميع اسمها الأصلي.

وعندما اكتشفت نورية «أوبرا الجزائر» مع الفنان محيي الدين باشتارزي، لم تكن تفكر أنَّ تلك البناية الكولونيالية الجميلة التي لم يكن الجزائريون يدخلوها إلا بصفة استثنائية ستتحول إلى بيتها الثاني مع بدايات الاستقلال بعد أن أصبحت تسمى «المسرح الوطني الجزائري» الذي انضمت إليه عند تأسيسه، وتقدّم أعمالا خالدة رفقة باشتارزي ثم الفنان مصطفى كاتب.

وما لم يكن الكثير من معارفها يتصوّره أن تلك المرأة التي لا تقرّ ولا تكتب القادمة من الهضاب العليا الغربية، والتي بدأت مسيرتها الفنية بأداء أدوار بسيطة ضمن تمثيلات و«سكاتشات» عادية، ستكون سيدة للمسرح وتقدّم أدوارا مميزة في مسرحيات عالمية على غرار أدائها لدور مميّز في مسرحية «بيت برنادا ألبا» للشاعر الإسباني المغدور فيديريكو غارسيا لوركا.

وقبلها أبدعت في تمثيلية «أبناء القصب»



على الأمر شرط أن ترافقهم في جولاتهم الفنية حيا في المسرح وفي السفر إلى بعض مدن الشرق الجزائري مثل قسنطينة وسطيف التي لم تكن تعرف عنها شيئا. ولأنَّ الفرقة لم تكن فيها نساء، وكان بعضهم يلعب دور «متسولة» في مسرحية، جاء فكرة اقتحامها خشبة ولعبها ذلك

بسنوات، وقبل الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في نهاية عشرينيات القرن العشرين، وعندما كان عمرها تسع سنوات احتفلت سلطات الاحتلال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ولم تكن هي تعرف شيئا عن كل ذلك، لأنها لم تكن تكتب ولا تقرّ. ومع بدايات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دخلت الفتاة التي كانت تسمى خديجة بن عايدة إلى مدينة الجزائر لأول مرة في حياتها، ولم تغادرها بعدها إلا في حالات استثنائية حتى ظلَّ البعض أنَّها أصيلة القصب أو من «الفحص» العاصمي، بعد أن تعرّفت على الفنان مصطفى قصدرلي وارتبطت به.

ورغم أنَّ زوجها كان فنانا مسرحيا وكانت له جولاته الفنية، فلم تفكر زوجته الشابة في السير على طريقه، واكتفت بمهنة الخياطة التي كانت تتقنها، لكن سحر خشبة جذبها من حيث كان زوجها لا يدري.

ولأنَّ مصطفى قصدرلي كان فقيرا معدما وكانت فرقته الفنية المتواضعة في حاجة إلى المال مهما كان قليلا، فقد اضطر رفقة الفنانين بوعلام رايس ومصطفى بديع وغيرهم للاقتراض من تلك الخيّاطة التي استطاعت أن تدخّر مبلغا ماليا، فوافقت

للفنانين بوعلام رايس ومصطفى بديع في صيتها الثانية عندما تحولت من المسرح إلى التلفزيون بعد الاستقلال مثلما أبدعت في فيلم «الليل يخاف من الشمس» الذي كان يصوّر بشاعة الاحتلال الفرنسي.

وبعبيدا عن الأدوار «الجادة» عرف الجمهور الجزائري الواسع نورية في أدوار شعبية هزلية على غرار دورها في فيلم «خذ ما أعطاك الله» للمخرج الراحل الحاج رحيم عندما مثّلت دور أم العروس المجنونة التي تدخل في نوبة هستيريا من الضحك ولا تتوقف إلا عندما تسكب عليه كوبا من الماء. وبعد غياب طويل على خشبة «المسرح الوطني»، وقبل موتها سنوات قليلة عادت نورية مرة أخرى إلى بيتها الثاني في شكل مكلة متوجة، ضمن حفل تكريمها الذي أسعدها كثيرا وعاد إليها ذكريات تمتد إلى أكثر من سبعين سنة.

لقد كان الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي يقول: «المكان الذي لا يؤثّر لا يعول عليه»، وبالفعل كان المسرح الجزائري قبل نورية «مذكّرا» بامتياز لكنها أدخلت إليه تاء التأنيث رفقة صديقتها الفنانة الراحلة كلتوم، وليس بعد ذلك التأنيث مثل قبله.

الكاتب والباحث أحسن تليلاني لـ «الشعب ويكاند»:

الجزائر تسكنني وشعبنا يستحق منا التضحيات

في مختلف التظاهرات الثقافية بكل المدن والقرى الجزائرية بما فيها السجون، وعملت في الصحافة وقدمت برامج إذاعية ناجحة مثل برنامج توقيعات مع إذاعة قسنطينة وبرنامج المنتدى الثقافي مع إذاعة سكيكدة، كما أنني مارست التعليم لأكثر من 30 ثلاثين سنة، وألفت الكتب التي قاربت 20 كتابا في مختلف الأقاليم، إضافة إلى ما أنشره على صفحتي فايسبوك ويوتيوب، وغيرها من الأعمال في الشرق والغرب وفي مختلف جامعات العالم، وكل هذا النشاط الهائل هو واجب عليّ تجاه الناس الذين أشكرهم كثيرا بالمناسبة لأنهم أعطوني هذه الفرص الجميلة لأعيش حياة سعيدة مملوءة بالأنشطة العلمية والثقافية، إنني رجل لا يجلس في المقاهي أبدا ولا يوجد أي فراغ في حياته، فأنا منذ صلاة الفجر قائما على قدم وساق، عاملا نشيطا أكتب وأدرس وأحاور وأنشر العلم، هل أنا مثقف تقليدي؟ هل أنا عضوي؟ تلك مفاهيم سوسيولوجية لا تعنيني، لأن الذي يهمني أكثر أن أنخرط في الحياة العامة للناس، وأقوم بواجباتي تجاههم.

■ أنجزت دراسات وترجمات جادة كثيرة، غير أن النجاح الملحوظ كان مع ترجمة الزاوية البوليسية «فخ في تل أبيب»، كيف تعاملت مع تلك المفارقة؟ وما هي قصتك مع تلك الزاوية؟

■ أعتقد أن كل أعمالي نجحت، فكتبي توجت بجوائز وطنية وعربية، وبعضها مقرر اليوم في عدة جامعات، وبعض تلك الكتب تجاوز 04 الأربع طبعات ككتاب «الحداد الثائر» عن حياة الشهيد البطل زيغود يوسف، والذي حولته إلى فيلم سينمائي مع وزارة المجاهدين، ولي في الترجمة كتاب ضخ من 600 صفحة يضم 10 عشر مسرحيات جزائرية ترجمتها من الفرنسية للعربية، وهو كتاب مهم جدا، أما رواية «فخ في تل أبيب» التي ترجمتها أيضا من الفرنسية للعربية، فهي رواية بوليسية جميلة جدا تصور بطولات الجيش الجزائري في الحرب العربية ضد إسرائيل، وقد ترجمت هذه الزاوية في التسعينات من القرن الماضي عندما كانت الجزائر تئن تحت نير الإرهاب الهجي الأعمى، فترجمتها وكنت أنشرها على حلقات في جريدة «الحياة» للرفع من معنويات جيشنا وشعبنا نظرا لما فيها من تضحيات وبطولات، وأذكر أننا لما شرعنا في نشر حلقات هذه الرواية ارتفع سحب «الحياة» أضعافا مضاعفة لأن شعبنا في تلك المرحلة الخطيرة كان في حاجة حقيقية لكل ما يعزّز ثقته بنفسه وبجيشه، وأنا اليوم سعيد جدا بطباعة هذه الزاوية من قبل «دار الوطن اليوم»، حيث ازداد الاهتمام بها، ومن المحتمل تحويلها إلى مسلسل تلفزيوني على غرار مسلسل رافت الهجان لصالح مرسي. وكما ترى أخي شوار فأنا فعلا كاتب مغامر يكتب بصدق وإخلاص، وكل يوم يعتقد أن غدا نهايته.

■ علينا الخروج من الصراع اللغوي وأسر النقاش في ثنائية الدجاجة والبيضة؟

كان في حاجة حقيقية لكل ما يعزّز ثقته بنفسه وبجيشه، وأنا اليوم سعيد جدا بطباعة هذه الزاوية من قبل «دار الوطن اليوم»، حيث ازداد الاهتمام بها، ومن المحتمل تحويلها إلى مسلسل تلفزيوني على غرار مسلسل رافت الهجان لصالح مرسي. وكما ترى أخي شوار فأنا فعلا كاتب مغامر يكتب بصدق وإخلاص، وكل يوم يعتقد أن غدا نهايته.

■ على ذكر الترجمة، كيف تقراء ثنائية المشهد الثقافي الجزائري وتلك الانقسامية بين معربين ومفرنسين؟

■ أنا خريج المدرسة الجزائرية المزدوجة اللغة، ساعفني الحظ لتعلم اللغتين العربية

والفرنسية، كما تعلمت الإنجليزية، ومن خلال تجربتي ككاتب وكأستاذ وكعميد سابق لكلية الآداب واللغات الأجنبية، فأنتي أعتقد أن الواقع اللغوي في الجزائري شائك ومتشابك، وما أشد ما يحزنني صراع المعربين والمفرنسين، في حين أن الكثير منهم لا يتقن لا العربية ولا الفرنسية، لذلك أرى أنه يجب علينا الخروج من هذا الصراع التافه، والإقبال على تعلم اللغات جميعها، فالعالم اليوم يتطور بسرعة فائقة في حين أننا للأسف مازلنا نتناقص في ثنائية الدجاجة والبيضة؟؟؟



يحاول الكاتب والباحث أحسن تليلاني ترسيخ مفهوم «المثقف الوسيط» كما يسميه، من خلال طرحه لـ مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية من منظور ثقافي، ومناقشته في بث مباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي. في حوار مع «الشعب ويكاند»، يتحدث تليلاني عن تجربته الجديدة التي تضاف إلى كثير من إصداراته في التأليف والترجمة والنقد الأدبي والمسرحي وبحوث أكاديمية، انطلاقا من تفاعله مع «الشان الجاري» في الجزائر الذي يدفعه أحيانا إلى اليأس و«التفكير في الانتحار».

■ حوار: الخبير شوار

■ الشعب ويكاند: لنبدأ من آخر ما نشرته في فيسبوك، «تخونني الشجاعة، وإلا والله سأقدم على الانتحار مثلما فعل الشاعر الياباني ميشيما احتجاجا على خيانتنا في وطن الشهداء»، هل هو اليأس من التغيير؟

■ الكاتب والباحث أحسن تليلاني: نعم، أحيانا كثيرة يصيبني اليأس والإحباط والقنوط، وهذا على الرغم من كوني من أكثر الكتاب الجزائريين تمسكا بالأمل ودعوة للتفاؤل، لكنني بشر والواقع كثيرا ما يطعننا ويخيب رجاءنا، فلا أجد سوى التفكير فعلا في الانتحار، لكنه ليس انتحار الرجل اليائس، ولكنه انتحار الشاعر المتمرد الرافض

لتعاسة الواقع ويؤسه، فأقول في نفسي لعل بانتحاري أدفع الناس لمزيد من العمل والإصرار على التغيير الإيجابي، وهذا ما فعله الشاعر ميشيما الذي بانتحاره وجه رسالة قوية لليابانيين مفادها التمسك بعظمة اليابان، والعمل على تكريس هذه العظمة في الواقع. وأنا كما تعرفني رجل مكافح عاشق للوطن، مثقف عضوي منخرط بقوة في الشأن العام للمجتمع لا يمل ولا يكل، فالجزائر

تسكنني فعلا وشعبنا يستحق منا كل التضحيات. هذا الشعب علمنا وريانا وأوصلنا إلى أعلى المراتب العلمية والاجتماعية، وواجب الوفاء يقتضي منا أن نخدمه ونحبه ونضحّي في سبيله، أنا من عائلة مجاهدة وترثت مع المجاهدين وتعرّفت على الكثير من الشخصيات التاريخية العظيمة مثل عبد الحميد مهري وسي عمار بن عودة ومحمد بوالريش وإبراهيم شيبوط، ناهيك عن المئات مما يسمى بالأسرة الثورية ومنهم رضع حليب الوطنية الصافية. كما تعلمت من كتب التاريخ ومطالعاتي الكثيرة أن الوطن هو كل ما نملك، وأن واجبي كمثقف أن أكون في الصفوف الأولى للنضال بقلم وبأفعالي، وإذا لزم الأمر أن أموت في سبيل وطني، فمرحبا فأنا لست أحسن من الشهداء والأبطال.

وتنضحّي في سبيله، أنا من عائلة مجاهدة وترثت مع المجاهدين وتعرّفت على الكثير من الشخصيات التاريخية العظيمة مثل عبد الحميد مهري وسي عمار بن عودة ومحمد بوالريش وإبراهيم شيبوط، ناهيك عن المئات مما يسمى بالأسرة الثورية ومنهم رضع حليب الوطنية الصافية. كما تعلمت من كتب التاريخ ومطالعاتي الكثيرة أن الوطن هو كل ما نملك، وأن واجبي كمثقف أن أكون في الصفوف الأولى للنضال بقلم وبأفعالي، وإذا لزم الأمر أن أموت في سبيل وطني، فمرحبا فأنا لست أحسن من الشهداء والأبطال.

«الخيمة المرقسية» فضاء لمخاطبة العامة بفيديوهات ثقافية مباشرة

«تخونني الشجاعة، وإلا والله سأقدم على الانتحار مثلما فعل الشاعر الياباني ميشيما احتجاجا على خيانتنا»

هناك متنسح للتقاسم الثقافية من خلال وسائل كثيرة ما يغيب فيها صوت العقل؟

حضور المثقفين في الوسائط الإلكترونية ضروري في ظل تراجع المقرئية

أعرف أن لي أعداء كثيرين بل قل حسدة مبغضين تحرجهم نجاحاتي

■ تجربة البث المباشر عبر صفحتي على فايسبوك ويوتيوب انطلقت بعفوية تامة، حيث غضبت لمرض

أدينا السعيد بوطاجين فقررت إنجاز بث مباشر للتعريف به باستعمال ما قاله لي في أول حوار صحفي له كنت قد أجرته معه لصالح مجلة «الوحدة» العام 1988، وقد تفاجأت بكثرة انتشار ذلك البث المباشر، ما جعلني أنجز موضوعا آخر حول الأدب الوجيز في تجربة بوطاجين، فتفاجأت ببعض الأدباء من تونس يتصلون بي لدعوتي لحضور حفل تأسيس صالون الأدب الوجيز بمدينة سوسة التونسية، كما تفاجأت بطلبتي وزملائي في الجامعة يعبرون عن إعجابهم بما ورد في ذلك الفيديو، وتلقّيت منهم تشجيعات كبيرة. هكذا وجدت نفسي في عمق تجربة البث المباشر مع مواضيع مختلفة مثل كاتب ياسين والأدب النسوي وغيرها، كشفت لي هذه المغامرة مدى حاجة الناس لما أسمّيه بالمثقف الوسيط، وهو المثقف الذي ييسر المعرفة لعامة الناس وينشرها عبر الوسائط الإلكترونية العامة مثل الفايسبوك، الذي أصبح اليوم كأنه سوق عكاظ، واحتذاء بالشاعر امرؤ القيس، نصبت أنا أيضا خيمة في سوق عكاظ الفايسبوك أسميتها الخيمة المرقسية ورحت أخاطب العامة بفيديوهات ثقافية مباشرة، ونظرا لما حقّته تلك الفيديوهات من انتشار فأنا ماض في هذه التجربة وأشجّع زملائي

■ تجربة البث المباشر عبر صفحتي على فايسبوك ويوتيوب انطلقت بعفوية تامة، حيث غضبت لمرض

تفاجأت ببعض الأدباء من تونس يتصلون بي لدعوتي لحضور حفل تأسيس صالون الأدب الوجيز بمدينة سوسة التونسية

الإلكترونية أصبح ضروريا جدا خاصة في ظل نقص المقرئية وانتشار القنوات السمعية البصرية، وبالنسبة لي فالفايسبوك مجال إضافي آخر لعرض أفكار، فأنا كلما نشرت فيديو إلا وأردفته بمقالة مكتوبة حول ما ورد فيه، ومادام هناك آذان تسمعي وتتفاعل معي، فإن تلك غابتي وهدي.

أطمح للتغيير بالتعليم وبالكتابة وبالفعل الثقافي وبالميديا

■ ألا يوجد تناقض بين إصرارك على نقل السؤال الثقافي إلى «السوشل ميديا» مع «فكرة الانتحار» تلك؟

■ لا يوجد أي تناقض، بالعكس فأنا أعمل وأجتهد وأطمح للتغيير بالتعليم وبالكتابة وبالفعل الثقافي وبالميديا، أحيانا كثيرة أمتلئ بالطموح وأحيانا يصيبني الغضب، وفي كل الأحوال فأنا رجل صادق

يتعاطى الحياة بكل عفوية ودائما فكرة الموت تسكنني، فكل يوم أقول في نفسي غدا سأموت لذلك أسارع لارتداء أجمل لباس عندي مثلما أسعى لقول كلمتي الأخيرة، حتى أن كل جملة أقولها أتصور أنها آخر ما انطق به، وكأني دائما أعيش في لحظة وداع مع الدنيا، وهذا ما يفسر شجاعتي في الكتابة وفي العمل وفي اتخاذ المواقف، وأصدقك القول أنني أحب الناس كل الناس حتى أولئك الذين يظلمونني، فأنا أسامحهم وأعفيهم حتى من حرج الاعتذار، باختصار أنا رجل يقول كل يوم كلمته الأخيرة ويمضي بسلام.

أعرف أن لي أعداء كثيرين بل قل حسدة مبغضين تحرجهم نجاحاتي، ولكن الله يسمح لهم جميعا فموعدنا كلنا وقفة عادلة أما الرحمن الرحيم.

■ أي دور لـ المثقف

الوسيط، كما تسميه بين

«المثقف العضوي» و«المثقف التقليدي» وفق تصنيف أنطونيو غرامشي الشهير؟

■ بصراحة أنا أكره التصنيفات السوسيولوجية، فبالنسبة لي الأمر بسيط جدا، وهو أنني كمثقف لدي واجبات تجاه المجتمع والناس، بحيث أعلمهم وأعمل على ترفيتهم فكريا وحضاريا، ولعلك تذكر أنني منذ سنوات أسست جمعية الحداد وأشرفت على مهرجان الربيع الثقافي لمدينة سيدي مزغيش الذي بلغ 10 عشر طبعات كاملة، كما أنني ألفت المحاضرات

علينا الخروج من الصراع اللغوي وأسر النقاش في ثنائية الدجاجة والبيضة؟

واجبي كمثقف أن أكون في الصفوف الأولى للنضال بقلم وبأفعالي

الخربة السفلى وقندهار بميلة تصنفان في الخانة الحمراء مؤقتًا



أستاذ الهندسة المدنية مصطفى لشهب لـ «الشعب ويكأند»:



دراسة مدنية وجيولوجية شاملة ومعمّقة لحوض ميلة ضرورية

الصيف، لذلك يمكننا القول أنّ السد لم يخلق ظاهرة الانزلاقات في ميلة، لكن ساهم في زيادة عدد الانزلاقات وحجمها، يمكننا ربط سبب الانزلاقات الأخيرة بالسد إذا ثبت أن السد هو سبب هذه الهزات الأرضية.

بالنظر لتخصصكم في الهندسة المدنية، ما هي الاقتراحات التي تقدّمونها لسلطات ميلة لتفادي حدوث كوارث أخرى؟

بحكم تخصصنا في الهندسة المدنية، نقترح أولاً القيام بدراسة جيولوجية شاملة لحوض ميلة، وخاصة المناطق التي يشملها برنامج السكن والمنشآت بمختلف أنواعها، واشتراط الدراسة الجيوتقنية للحصول على رخصة البناء، خاصة المناطق المحيطة بمدينة ميلة والمناطق الهشة والمناطق القريبة من الوديان وحوض السد.

وهذا طبعاً بعد الدراسة الجيولوجية، لعلمكم إنّ المهندس المدني، اليوم، يعاني من التجاهل المتعمّد له من طرف السلطات المحلية وحتى الوزارات الوصية، فهي تتحمل مسؤولية الوضع الهش للمباني المشيّدة التابعة للخواص، لأنّها قلّصت ملف رخصة البناء، حيث أمرت بتقديم تقرير تقني يعدّه المهندس المدني المعتمد بدل القيام بدراسة هندسية مدنية، وهذا ما حصل بالضبط في حيي الخربة السفلى وقندهار.

ويعتبر هذا قراراً انتحارياً لقطاع السكن في بلاد يتميز بنشاط زلزالي متوسط إلى قوي في بعض جهات الوطن، كما أنّ إقصاء المهندس المدني المعتمد من العقود المباشرة مع أصحاب المشاريع العمومية وتسليم مهامه للمهندس المعماري، الذي لا يحوز على الصفة للقيام بالمتابعة لعدم الاختصاص يعد مخالفة صريحة للقوانين السارية. ويهدّد مشاريع الدولة لأنّها أصبحت تتابع من طرف من لا اختصاص له في الهندسة المدنية، والنتائج واضحة بنايات هشة وجودة رديئة.

إنّ تمكين المهندس المدني من ممارسة مهامه وإشراك مكاتب الدراسات التقنية بجميع فروعها بالشكل الصحيح، كفيل بضمان أمن المشاريع العمومية والمحافظة على أموال الدولة، وحماية المباني من الأخطار التي قد تهددها بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل والانزلاقات وغيرها.

فأقدم انزلاق يعود تاريخه للحقبة الاستعمارية المتمثل في انزلاق فذولس بلدية تسالة بين ولايتي ميلة وجيجل على الطريق الوطني رقم 105، الذي عمّر طويلاً ولم تنفع معه كل محاولات الإصلاح ولا المبالغ المالية المرصودة لمعالجته، بالنظر لعمقه ولطول مساره، ونفس الشيء يتعلق بالحوّل الجنوبي الغربي لمدينة ميلة عند منطقة مارشو بأعالي ميلة مع ما تسبّبه كثافة الحركة المرورية كذلك من سلبات تزيد في حدة هذه الانزلاقات على كل محاور الولاية. يوجد دراسات قديمة لظاهرة الانزلاق في مدينة ميلة ترجع سبب الانزلاقات لوجود

المدينة بين واديين: وادي الديب ووادي النجاء، وطبيعة تربتها وكذلك كثرة بناييعها، واتفق جل الباحثين أنّ كلمة ميلة تعني ميلاف أي مدينة الألف ساقية أو الأرض المسقية. لكن بالتأكيد فالسد أيضاً كانت له انعكاسات خطيرة على بعض المناطق، كما

حصل في الجباسة بمشته السيار، سنة 2005 (بلدية القرارم قوفة) بعد بداية ملئه بسنتين، أين حدث انزلاق وانجراف للتربة ما سبّب تدهم بعض المنازل وحتى انغراس بعضها في الطين، ومن المعروف أيضاً أنّ امتلاء السد يساهم في ارتفاع منسوب المياه الجوفية داخل طبقات الأرض حتى في فصل



هذه الأسطر،

يمكننا القول بأنّ المنطقة جد متضرّرة ويمكن وصفها بمنطقة منكوبة ويجب وضعها كمنطقة حمراء (حيي الخربة السفلى وقندهار)، على الأقل في المدى القصير إلى أن تتم دراسة جيوتقنية وجيولوجية شاملة لمدينة ميلة وما جاورها إن أمكن، بعد ذلك يمكننا اعتبار المنطقة صالحة للسكن مستقبلاً مع إعطاء حلول تقنية أو وضعها كمنطقة حمراء لا يسمح البناء عليها مستقبلاً.

لكن الأکید أنّ أغلبية مساكن الحيّين غير صالحة للسكن، وغير قابلة للترميم، أما المناطق الأخرى فالدراسات الجيولوجية والجيوتقنية هي التي تحدّد طبيعة التربة ومدى مقاومتها للزلازل المتوسطة والكوارث الطبيعية، وتحدّد كذلك: هل هي مناطق صالحة للبناء بدون شروط أم صالحة بشروط أو غير صالحة تماماً؟

مختصّون ربطوا أسباب الحادثة بقربها من سد بني هارون، هل هذا صحيح؟ هل ممكن التوضيح؟

الانزلاقات موجودة في ميلة ومعروفة منذ القدم، يعني قبل بداية إنشاء السد وامتلائه،

اتّصلت «الشعب ويكأند» بالأستاذ مصطفى لشهب، عقب زلزال ميلة في 7 أوت الماضي، للحصول على تفاصيل علمية تلمّس فيها أسباب الانهيارات الأرضية المتسبّبة في وقوع خسائر مادية، بالخصوص في حيي الخربة السفلى وقندهار. ويوضّح المختصّص في الهندسة المدنية بالمركز الجامعي ميلة، في هذا الحوار، خطورة الوضعية الكارثية وضرورة وضع المنطقتين في الخانة الحمراء مع إجراء دراسة مدنية وجيولوجية شاملة ومعمّقة لحوض ميلة، لتفادي كوارث أخرى مستقبلاً.

تماسكها ومقاومتها، فنتج عنه انزلاق كبير وتحرك للتربة، وكانت نتائجه وخيمة على مباني وطرق هذه الأحياء.

هل كانت الهزات الأرضية المتتالية سبباً مباشراً في حدوث انزلاق وانهيار البنايات؟

بالطبع، فالصدمات المتتالية التي تعرّضت لها تربة هذه الأحياء أفقدتها مقاومتها وتماسكها، والأکید أنّ الفاصل الأكبر والمؤثر هو الهزّة القوية التي حدثت يوم الجمعة بتاريخ 07 أوت 2020، فالانزلاق الكبير الذي حدث يتكون من صدين كبيرين في التربة شرق وغرب حيي الخربة السفلى، وتصدمات أخرى أقل حجماً موازية لبعضها وتكون غالباً عمودية للأولى.

وحدث هذا الانزلاق مباشرة بعد الهزة، واستمر في التوسع وزيادة في التشققات الأرضية مع مرور الوقت وتحت تأثير الهزّات الارتدادية،

لذلك شاهدنا استمراراً وزيادة في تشوّات المباني والأرضية.

إنّ أوّل شيء يحصل بعد انزلاق التربة هو هبوط كلي أو متباين للأساسات، ما يؤثر على البنايات، إما انهيار كامل عندما يكون انزلاقاً عمودياً أو أفقياً كبيراً (يوجد انزلاقات ارتفاعاً أكثر من 03 أمتار، فيحدث فارق في الارتفاع بين أساسات نفس المبنى، كما رأيناه في المبنى الذي انهار كلياً مباشرة بعد الزلزال، أو ميلان وتشوّع للمبنى عندما يكون مستوى الانزلاق أقل، لكن قد ينهار المبنى بعد مدة لاستمرار تمزق التربة واتساعها.

كما هو معروف لدى المهندس المدني إنّ من الشروط الأولى لتحقيق مقاومة عالية للزلازل هو اختيار أرضية ملائمة للبناء، وذلك بعد توفير دراسة جيولوجية شاملة للمنطقة والقيام بدراسة جيوتقنية للموقع للتأكد من صلاحية التربة من عدمها.

كيف تصنّفون المنطقة المتضرّرة؟ وهل يطبّق ذلك على ما جاورها من مناطق؟ هل يسمح بالبناء عليها في المستقبل أم أنّها توضع مجملها في الخانة الحمراء؟

بعد مشاهدة حجم الأضرار التي خلفها الانزلاق واستمرار تحرّك التربة لحد كتابة

أستاذ الهندسة المدنية مصطفى لشهب: ما حدث في الخربة السفلى بالتحديد وقندهار يمكن تفسيره علمياً بحدوث انزلاق كبير للتربة كان المحفّز له الزلزال الذي ضرب ميلة، يوم 7 أوت الجاري، فزلزال بقوة 4.9 درجة على سلم ريختر يعتبر زلزال متوسط تأثيره يكون جد محدود على المباني المصمّمة والمنفّذة بالشكل الصّحيح.

ومعروف أنّ الزلازل التي تؤدّي إلى انهيار المباني غالباً ما يكون سببها عيباً في التصميم أو استعمال مواد البناء غير صالحة أو بشكل غير كاف خاصة الحديد والاسمنت، لكن ما لاحظناه هو حدوث أضرار وانهيارات للمباني وحتى الطرق فقط في الحيّين المذكورين وما بينهما، بينما كان تأثيره أقل ونتائج مختلفة على مناطق أخرى من الولاية.

ومثلاً في بلدية حمالة، مركز الهزة، كانت هناك تشقّقات للمباني وهبوط طفيف لبعض أساساتها، لكن لم يكن هناك انهيار تام لمبنى أو منشأ، وحتى حي ميلة القديمة وبناياتها العتيقة لم يسجّل فيهم انهيار تام لمبنى بأكمله.

ما هي طبيعة التربة، وما مدى أهليتها لتشييد بنايات عليها؟

حوض ميلة أغلبيته تربة سطحية واسعة الانتشار، معروف بكثرة الانزلاقات والانهيارات الأرضية، والتي يمكن ملاحظتها على طول طرق ومسارات الولاية، وهذا لتربتها الطينية الجيرية المعروفة بلدونتها العالية، وطبيعة صخورها الكلسية الهشة. من خصائص تربتها التقلص والتورم والانزلاق، وهذا ما أثبتته جلّ الدراسات رغم قلّتها، ويعمل نوع المناخ غير المستقر (التذبذب المسجل في كمية الأمطار الموسمية المتساقطة والتباين في درجات الحرارة) على تسريع تطوير هذا النوع من الطين من خلال الجفاف والعجز المائي للتربة، بدون أن ننسى طبيعة الصخور الكلسية الهشة. وتربتي الخربة السفلى، وقندهار تنتمي لهما لهذا الصنف من التربة، ضف إلى ذلك عامل الانحدار الذي تتميز به المنطقة وكثرة المياه الجوفية، هذا ما جعلها أراض هشة لا تصلح لتشييد بنايات أو منشآت، فالضغط المباشر لحيي الخربة على سطحها والخصائص الجيوتقنية للتربة وأخيراً الهزة القويّة، عوامل أفقدت التربة

اشتراط الدّراسة الجيوتقنية للحصول على رخصة البناء لتفادي انهيارات المباني

عدم الاستناد للدراسة الهندسية المدنية في ملف رخصة البناء سبب انهيار المباني



أستاذ الجيولوجيا علي يعقوب يوضّح:

انهيار المباني بمنطقة الخربة سببه انزلاق أرضي كبير جدا



أوضح الأستاذ علي يعقوب، أستاذ باحث بجامعة سطيف، قسم علوم الأرض، تخصص جغرافيا وتهئية الإقليم، في اتصال مع «الشعب ويكاند»، أن سبب الدمار الذي لحق بجميع المباني، بمنطقة الخربة بالضبط بمدينة ميلة، ليس قوة الزلزال، وإنما هو نتيجة حدوث انزلاق أرضي ضخم وكبير جدا، وذلك لاجتماع عوامل طبيعية تختص بها المنطقة، وهذا عقب المعاينة الميدانية التي أنجزها المختص، رفقة زميله البروفيسور شراف شابو، مدير معهد الهندسة وعلوم الأرض، بجامعة فرحات عباس في سطيف.

جمعتها: نصيرة - ن
صور التقرير: الأستاذ علي يعقوب

حدّد الأستاذان حجم الأضرار الناجمة عن زلزال ميلة مؤخرا، بمنطقة الخربة بالضبط، بعد قياس أبعاد التشققات الأرضية، ومعاينة نوعية التربة، بداية من المكان المسمى راس البير إلى الطريق الوطني 79، مروراً بحبي الخربة العلوي والسفلي. قدّم الأستاذ يعقوب المعاينة بعد الدراسة والتحقيق الميداني مع السكان المتضررين والشهود العيان (الذين أكدوا لهما أن التشققات والتصدمات سواء

الأرضية أو التي ممّت المساكن المتضررة لم تحدث أثناء الهزّة الأرضية، إلا بعد مرور قرابة الساعتين، وبدأت الأرض بالحركة. قال يعقوب إنّ التصدمات استمرت في الاتساع مع مرور الوقت، وذكر في تقريره الملخص لأهم النقاط الملموسة في مكان الحادث أنه توصل إلى أن سبب الدمار الذي لحق بجميع المباني ليس قوة الزلزال، وإنما حدوث انزلاق أرضي ضخم وكبير جدا، وذلك لاجتماع عوامل طبيعية، من بينها نوعية التربة الطينية، طوبوغرافية المنطقة،

الانحدار، وجود مياه باطنية والموجات الزلزالية، التي كانت المحفز الرئيسي لمثل هذه الحركات الأرضية، إضافة إلى عوامل بشرية، تتمثل في القيام بإنجاز سكنات وبنائات فوق هذا النوع من الأراضي الطينية، والتي صنفها بغير المستقرة والتي تشكل خطرا دائما على سلامة البنايات وحياة السكان.

كما أن عدم تضرر المناطق القريبة من الحي في وسط المدينة، والمناطق القريبة من مركز الهزّة على غرار حمالة الشبقارة، القرام، سيدي مروان، زغاية، يدعم فرضية أن الزلزال ليس سبب الكارثة.

هذا ما جعل من هذه المنطقة أو حي الخربة منطقة حمراء وخطيرة، وغير صالحة للسكن نهائيا، خاصة مع اقتراب المواسم الممطرة التي تزيد من حدة وسرعة الانزلاقات الأرضية. وقال المتحدث إنّ هذه الحركات التكتونية الطينية حدثت في عز فصل الصيف، ويضيف في تقريره: لكم أن تتخيّلوا لو حدث ذلك في فصل الشتاء، أين تكثرت التساقطات المطرية والتي تكون دافعا قويا هي الأخرى، ولهذا يذكر دائما جميع السكان وحتى السلطات المعنية في جميع المناطق بدون استثناء أن يأخذوا بعين الاعتبار العوامل الطبيعية

مهندس جيولوجيا النّظّم معتز الرياحي في تقييم علمي لحادثة ميلة:

إجراء مسوح «داتا سيسمية» لوضع تصوّر جيولوجي شامل للمنطقة

قدّم الأستاذ الجيولوجي السوري، معتز الرياحي، المقيم بلبنان، تقريرا أوليا كمساهمة في إثراء موضوع «الشعب ويكاند»، وفيه تفسيرات علمية لحادثة انهيارات المباني في حي الخربة وقندهار بميلة.

نسيب. ن

بخصوص تكرار سماع أصوات غريبة بميلة مؤخرا، بعد الزلزال، تتبع من باطن الأرض والمتسببة في خلق حالة هلع لديهم، يقول الجيولوجي معتز الرياحي، (له تجربة في حقول البترول الجزائرية، والحاصل على الميدالية البرونزية على مستوى الشرق الأوسط في مسابقة جيولوجي النفط)، إنّ مصدر الأصوات ليس بغريب ودائم التكرار في العديد من مناطق العالم على غرار ما حدث في

محافظة النماص بالمملكة العربية السعودية في الأيام الأخيرة.

يقول الرياحي إنّهُ حاول قدر الإمكان البحث في كامل المعطيات و«الداتا» المتوفرة لإعطاء نظرة شاملة بقدر الإمكان دون الخوض بكامل التفاصيل من خلال مجموعة من النقاط، أولها إنّ ميلة تصنّف من ضمن المناطق متوسطة الخطر من النشاط الزلزالي، والتي يمكن تصنيف خطورتها بـ 6 أو 7 / 11.

وعلى المستوى الجيولوجي، يعتبر حوض ميلة حوضا جيولوجيا محصورا بوادين لتجميع المياه شمال شرق وشمال غرب، هذا الحوض مملوء رسوبيا من الأسفل برسوبات بحرية طينية تنتمي للسينوزوي، تمتاز بقدرتها على التغير والتبدل بين حالة انكماش وحالة تمدّد،

تمتاز بمؤشر لدونة عال plasticity index تؤدي لتشققات تصل إلى 20 سم تعلوها رسوبات رباعية حديثة unconsolidated تغلب عليها الرمال والحصى، ذات نفوذية كبيرة. وينتج عن ذلك نظام جيولوجي أدى لتطوير المياه الجوفية (الموجودة أصلا بغزارة في المنطقة)، وتحتوي المنطقة على سدين أساسيين بني هارون شمالا

والعثمانية جنوبا مربوطين بشبكة أنابيب تحت أرضية. ويخصوص الأسباب التي أدت إلى الانزلاقات الأرضية والتشققات التي ظهرت، لا يمكن الإجابة على هذا السؤال دون معرفة التكوين الأساسي للطبقات تحت السطحية وإجراء الدراسات الجيو-تقنية والدراسة المجهرية وعبر الأشعة.

يضيف المختص في الجيولوجيا البترولية بأنّه بعد مراجعته للمعلومات المتوفرة، تبين وجود طبقات مختلفة التركيب غير متجانسة يتخللها فلزات طينية من الفريميكولايت والكلورايت.

يعتبر الفريميكولايت من أشد الفلزات قابلية لامتصاص الرطوبة، بحيث أنّ كل 100 غ منه قادرة على امتصاص 400 ملل من الماء، وهذا ما يمكننا من تفسير حدوث الانزلاقات التي شاهدها مؤخرا، والتي بطبيعة الأحوال تستمر.

ويعود الأستاذ إلى أسباب الزلزال، حيث كما



سبق وذكر، المنطقة تصنّف على أنها ذات نشاط زلزالي قد يلعب السد دورا ثانويا في حال تسرب الماء المضغوط (أكثر من 80 بار) عبر الشقوق، ينتج عنها هزات خفيفة قد تكون أكثر من هزة (4 أو 5 هزات)، وهذا بالضبط ما حدث عام 2007 بالقرب من جبل أكال، بالإضافة إلى ذلك يدعم فرضية وجود فالق بالقرب من السد، من نوع عكسي reverse fault غير نشط.

ويشير إلى أنّه قام بدراسة إحصائية لربط نوع الفالق بالنشاط الزلزالي، استنتج منها أن 90 بالمائة من الزلازل على الأقل مرتبط بـ فالق strike slip أولاً ومن ثم normal faults..

أين تكون البنايات الحارة والتي تصل حرارتها في قائمة مثلا شرق الجزائر إلى 95 درجة سببا رئيسيا في حدوثه، وستؤدي حركة هذه المياه عبر الشقوق نحو الأعلى لخلق فراغ في

هذا سر الأصوات المتكررة بميلة بعد الزلزال

ميلة والكثير من مدن العالم العربي ومناطقها، وهنا تكمن مسؤولية المجالس البلدية والجهات الرقابية ذات الصلة. هنالك حلول هندسية عديدة كل حل مرتبط بنوعية التربة، ولكن بشكل عام من المهم التأسيس على حصرية مسلحة تحت مستوى المياه الجوفية.

وفي الخلاصة يقول لا خطر من زلازل مدمرة في المنطقة، ويقدم ملاحظة مهمة تتمثل في إمكانية الاستفادة من شركات النفط المتواجدة بكثرة في الجزائر للقيام بمسوحات سيسمية، والحصول على داتا سيسمية بتقنية D2 و D3 بهذه الطريقة نستطيع وضع تصور لكامل تكوينات الأرض العميقة سواء فوالق محلية صغيرة أو وجود انبعاث غازي تحت أرضي.. إلخ.

أما بالنسبة لما يتم سماعه من أصوات، فأوضح أن الأصوات حالة مرافقة لكل الزلازل، وتنتج الزلازل أمواجاً ذات ترددات تتراوح بين 0.01 و 10 هرتز بينما يمكن للإنسان تحسس الأصوات ذات التردد من 20 هرتز إلى 20000 هرتز. وما يحدث في حالة الزلازل الصغيرة أنها تملك القدرة على توليد اهتزازات بترددات أعلى تتراوح بين 5 إلى 60 هرتز، أي ضمن الحد الأدنى للنطاق الذي يسمح للأذن البشرية من التقاطه.

سماع هذه الأصوات الناتج عن أمواج زلزالية أولية P-wave ذات خصائص تضاعفية وتخلخلية يتناسب طرذا مع ضعالة الزلزال (قربه من السطح ومع طبيعة الأرض في المنطقة.

ما حدث في ميلة مؤخرا هو في حقيقة الأمر هزات ضعيفة سطحية بحسب طبيعة الأرض والتربة فيها، والتي تتكون من ترسبات سميكة هشة وناعمة ساعدت على تضخيم هذه الترددات، بحيث لعبت دور الحجاب الحاجز أو المضخم كما في سبكر الصوت diaphragm of a speaker.

رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري لـ «الشعب»: الجزائر لها دور مفصلي ومحوري في حل الصّراع الليبي



على الدستور، ولكن الوضع الأمني حاليا لا يسمح بإجراء أي عملية انتخابية، وكذلك شعور بعض الأطراف بأن هذا الدستور لا يمثلهم يمنع عملية الاستفتاء، إضافة لمن سيعرقل العملية الدستورية لمصالح شخصية أو حزبية.

■ **الرئيس تبون جدد مؤخرًا تأكيده وقوف الجزائر إلى جانب الشعب الليبي، كيف تقيّمون الموقف الجزائري؟**

■ **الشعب الليبي لا يمكنه نكران ما تقوم به الجزائر من جهود سياسية لحل الأزمة الليبية، ونحن نرى في الدور الجزائري دور مفصلي ومحوري في حل الصراع الليبي، ونسعى لأن يكون للجزائر دور أكبر لمساعدتنا.**

■ **هناك تنافس بين دول المغرب العربي على غرار الجزائر لاستضافة المحادثات الليبية، ماذا تقترحون؟**

■ **نحن على استعداد للحوار في أي مكان على هذا الكوكب إذا ما كانت هناك نية صادقة للحوار من باقي الأطراف والجزائر هي ليبيا وليبيا هي الجزائر.**

■ **حكومة الوفاق الوطني أجرت مؤخرا عدة تغييرات مُست مناصب حساسة على مستوى الحكومة، هل من تعليق؟**

■ **نعتقد بأن حكومة الوفاق الوطني بقيادة فائز السراج تسير بالاتجاه الصحيح لتصحيح مسار عمل الوزارات وهي صورة حقيقة لممارسة الديمقراطية وتطبيق القانون، وأنه لا أحد فوق القانون مهما كانت صفته.**

■ **رسالة تريدون توجيهها إلى الزأي العام والأمة العربية على وجه الخصوص؟**

■ **نحن نرحب بكل دولة تريد أن تساعدنا وتعمل لصالح الشعب الليبي، وأننا ضد كل من يريد المساس بسيادة بلادنا كمصر والإمارات، هذا بالنسبة لرسالتي للدول العربية، أما رسالتي للرأي العام هي أنه على الجميع أن يعلم ويعرف أن الوضع في ليبيا لن يستمر كما هو عليه إلى الأبد، وأنه بجهود الخيّرين من أبناء ليبيا سنخرج إلى برّ الأمان، وأنه يجب أن نمد يد العون لبعضنا، ويكفيّننا مزايدات وأن نعمل على هدف واحد وهو إنقاذ البلاد ممّا هي فيه.**

يرى رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، خالد المشري، بأنّ الجزائر لها دور مفصلي ومحوري في حل الصراع الليبي، واصفاً الجزائر بالثقل العربي الوحيد القادر على إعادة التوازن في الملف الليبي. وفي حوار لـ «الشعب» اعتبر المشري أنّ التغيرات التي أقدمت عليها حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج مؤخرًا، والتي مُست مناصب حساسة على غرار وزارتي الداخلية والدفاع بتجسيد الصورة الحقيقية لممارسة الديمقراطية وتطبيق القانون، وأنه لا أحد فوق القانون مهما كانت صفته.

حاوره: عزيز ب

■ **الشعب: هل تعتقد أنّ وقف إطلاق النار خطوة إيجابية نحو وضع خريطة طريق في انفضاج الأزمة؟ وهل سيثبت؟**

■ **رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا:** نحن نرحب بوقف إطلاق النار إذا ما كانت هناك نية صادقة من الطرف الآخر بوقف إطلاق النار، وهذا ما يتناهى مع ما يحدث على أرض الواقع بدليل تسجيل عدة خروقات من قبل الجانب الآخر في الفترة الأخيرة.

■ **كيف تقسّر خروج الآلاف من المتظاهرين إلى الشارع احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية أيام من اتفاق وقف إطلاق النار؟**

■ **التظاهر هو حق مشروع للتعبير عن الرأي، وعلى الحكومة الاستماع لهذه الأصوات والاستجابة لها، وعلى المتظاهرين احترام الأملاك الخاصة والعامة وعدم السماح للمهندسين باستغلال المظاهرات وتحريفها عن مسارها، وعلى وزارة الداخلية حماية المتظاهرين والتحقيق فيما حدث من اختراقات مهما كانت الظروف التي تمر بها الحكومة.**

■ **رئيس حكومة الوفاق الوطني دعا لانتخابات برلمانية ورئاسية في مارس المقبل، ما موقفكم؟**

■ **الكثير من الأصوات تتادي بالاستفتاء**



الأوروبي مسافة بعيدة عن دعم واضح للعملية السياسية نتيجة تضارب المصالح، وأي الأطراف يدعم لضمان علاقات قوية ذات منفعة، إلا أن الزيارة الأخيرة للممثل السامي للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إلى طرابلس كانت واضحة في علنها، حيث أكد جوزيب بوريل أن الملف الليبي يبقى «أولوية قصوى» للاتحاد، الذي يبحث وسائل تعزيز وقف إطلاق النار وإعادة بعث المحادثات بين الأطراف الليبية.

وكتب جوزيب بوريل، على حسابه في «تويتر»، عقب لقائه فائز السراج أنّ «ليبيا تبقى أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي مضيّفا «نرحب باتفاق وقف إطلاق النار، ونواصل دعم الحوار والتسوية السياسية في ليبيا». وجدد الممثل السامي خلال الاجتماع التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي لإعلان كل من رئيس حكومة الوفاق ورئيس مجلس نواب طبرق الوقف الفوري لإطلاق النار. وتمثّل عملية «إيريني» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط بهدف فرض حظر على تدفق الأسلحة إلى ليبيا ضرورة أن تكتمل لتشمل الجو والبحر، حسب ممثل الخارجية الأوروبية.

روسيا تؤكّد على حوار ليبي شامل

تؤكد روسيا أهمية إطلاق حوار ليبي شامل في أقرب وقت ممكن على أساس قرارات مؤتمر برلين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510. جاء ذلك، خلال تسلم نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، رسالة من رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح حول آخر المستجدات في ليبيا. وقالت الخارجية الروسية، أول أمس، إن «الجانسين تبادلا وجهات النظر بشأن الوضع العسكري – السياسي الذي يتشكّل في ليبيا وحولها». وأبرزت الوزارة، أنه «تم التركيز على أهمية سرعة إطلاق حوار ليبي شامل في أقرب وقت ممكن على أساس قرارات مؤتمر برلين، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510».

الاتحاد الأوروبي وازدواجية المصالح

رغم تمسّكه بالحوار بين الأطراف الليبية، يقف الاتحاد

وفق شروط صعبة

المجموعة الدوليّة تتّجه نحو إحياء العملية السياسية في ليبيا

تتّجه المجموعة الدولية في ليبيا إلى إعادة العملية السياسية وفق شروط تكاد تكون مستحيلة، وفي مقدمتها جعل منطقتي سرت والجفرة منزعوتي السلاح، وهو ما قد يعارضه مجلس النواب والجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، إلا أن تحركات مسؤولين فاعلين في الملف الليبي توحى بإرضاء حكومة الشرق من خلال فرض إشراك رموز النظام السابق في عملية الحوار للخروج من اتون الأزمة التي تزداد تفاقمًا وسط خلاف أطراف النزاع وتدخلات مصالح خارجية.

جلال بوطي

توحي كل المؤشّرات الميدانية في ليبيا إلى موعد استئناف العملية السياسية بجولة حوار في جنيف، مع احترام ما تمخّض من قرارات مؤتمر برلين، الذي كانت الجزائر فاعلة في صياغة مخرجاته وفق ما يحترم سيادة ليبيا واستقرارها، وذكّرت مصادر أن الليبيين يثقون كل الثقة في الدبلوماسية الجزائرية النابعة من عدم التدخل في شؤون الغير واحترام إرادة الشعوب.

إخلاء الجفرة وسرت من السلاح

تحركت إيطاليا هذا الأسبوع عبر زيارة وزير خارجيتها الى طرابلس لتقريب وجهات النظر بعد تصاعد حدة التوتر، وجرى لقاء بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج وممثل الدبلوماسية الإيطالية ليحث سبل تنفيذ ما جاء في البيان الذي أعلنه السراج وبيان عقيلة صالح من نقاط اتفاق لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ونزع السلاح بمنطقة سرت والجفرة ورفع

الاغلاق عن المناطق النفطية، كما اتفق الجانبان على أن الوقت حان لبدء العملية السياسية، وأن يترجم المجتمع الدولي تأييده للبيانين إلى دعم فعال للحل بمساراته السياسية والعسكرية والاقتصادية.

استمرار خلق إمدادات النفط الليبي وتأثيره على اقتصاد البلاد أبرز أسباب تحرك الأطراف

بعد منح الثقة لحكومة المشيشي

إلى أين يتّجه المشهد السياسي التونسي؟

يعرف تحولا عميقا في الديمقراطية، وبات يشكل استثناءا في العالم العربي، وهو مؤشر على نجاح الحكومة الجديدة رغم التحديات التي قد تواجهها في كسب ثقة المواطن التونسي.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيّد قد كلف في جويلية الماضي المشيشي بتشكيل حكومة جديدة عقب تقديم رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ استقالته. وتعد هذه الحكومة التي قدمها المشيشي، الثالثة التي يُناقشها البرلمان التونسي، في غضون ثمانية أشهر، وذلك بعد فشل حكومة الحبيب الجملي في نيل الثقة، وحصول حكومة إلياس الفخفاخ على ثقة البرلمان، لتستقيل في منتصف شهر يوليو

حكومته نالت الثقة البرلمانية «دستوريا»، وستعمل كذلك على دعم هذه الثقة في علاقاتها مع البرلمان من خلال التفاعل والتشاور مع النواب حول «مشاغل الشعب». كما أكد رئيس الحكومة التونسية أن ملف الإقتصاد سيكون من أولويات حكومته المتكونة من 28 وزيرا، ومنح البرلمان التونسي الثقة لحكومة هشام المشيشي، وهي الحكومة التي أسماها «حكومة كفاءات مستقلة»، ب 134 صوت من أصل 217 مقابل رفض 67 نائبا لها.

ومن المرتقب أن يعرف المشهد التونسي تحوّلًا جذريا بعد المسار العسير الذي رافق تشكيل الحكومة بعد استقالة حكومة الياس الفخفاخ، وما رافقها من جدل داخلي في بلد

أكد رئيس الحكومة التونسية الجديدة، هشام المشيشي، أمس، أنّ حكومته ستكون «حكومة إنجاز وعمل» منذ اليوم الأول من توليها لمهامها عبر تفعيل الخطط والأليات لتنفيذ البرامج الخاصة بمختلف القطاعات، موضعا أنّ أولويات حكومته هي «إيقاف نزيف المالية العمومية واختلال التوازنات الاقتصادية». غير أنّ الاضطرابات السياسية التي رافقت تشكيل الحكومة لا يمكن أن تمضي دون هزات في المشهد السياسي التونسي بعد تصاعد تصريحات من احزاب سياسية ضد بعض الوزراء في الحكومة الجديدة.

المشيشي قال في تصريح صحفي عقب منح تشكيلته الوزائية الثقة من قبل البرلمان، إن

تشجيعا للبحث والإنتاج

صدور مرسوم جائزة رئيس الجمهورية للأدب الأمازيغي

صدر بالعدد الأخير للجريدة الرسمية،
مرسوم تنظيمي يتضمن تأسيس جائزة رئيس
الجمهورية للأدب واللغة الأمازيغية.

تأتي هذه الجائزة، التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في إطار «تشجيع البحث والإنتاج في الأدب واللغة الأمازيغية وترقيتهما، سواء كانت أعمال مؤلفة باللغة الأمازيغية أم مترجمة إليها».

تهدف هذه الجائزة إلى «مكافأة أحسن الأبحاث والأعمال التي ينجزها المشاركون في كل من «اللسانيات» والأدب المعبر عنه بالأمازيغية والمترجم إليها» والأبحاث في التراث الثقافي الأمازيغي غير المادي» بالإضافة إلى «الأبحاث العلمية التكنولوجية والرقمنة».

وبموجب المرسوم «يجب تقديم عمل الأدبي والبحث في التراث غير المادي باللغة الأمازيغية أو مترجم إليها»، في حين «يجب تقديم العمل حول اللسانيات الأمازيغية والتكنولوجيات والرقمنة بالأمازيغية وعند الاقتضاء بلغات أخرى»، على أن تكون الأعمال «موثقة وأصيلة ومؤسسة على قواعد المنهجية العلمية ولم يتم نشرها من قبل أو سبق ونال بها صاحبها جائزة أو شهادة علمية».

وتشترط المادة 13 في المرشحين أن يكونوا من جنسية جزائرية وأن لا تقل أعمارهم عن 20 عاما وأن يثبتوا إنتاجهم لعمل في إحدى فئات الجائزة وأن يشاركوا بعمل واحد في فئة واحدة، ويمكن أن يكون الترشح فرديا أو جماعيا.

وسيمنح الفائزون في كل فئة شهادة تقديرية

ومكافأة مالية تقدر بمليون دينار (1.000.000 دج)
للفائز الأول وخمسمائة ألف دينار (500.000 دج)
للفائز الثاني ومائتين وخمسين ألف دينار
(250.000 دج) للفائز الثالث على أن تسلم الجائزة
بمناسبة الاحتمال برأس السنة الأمازيغية «أمنزو
ينابر».

وستتولى المصالح المعنية بالمحافظة السامية
لأمازيغية، أمانة لجنة التحكيم التي يعين
أعضاؤها بموجب مقرر من محافظها السامي
لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

وستتكون اللجنة من ممثل عن المحافظة رئيساً وممثلين عن وزارات المالية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والتربية، بالإضافة إلى ممثل آخر عن مركز البحث في اللغة والثقافة الأمازيغية وثلاثة أساتذة متخصصين في الأدب واللغة

تنصيب القائد الجديد لمواجهة البحرية الفرية

أشرف اللواء حاج لعروسي جمال، قائد الناحية العسكرية الثانية بالنيابة، أمس، بالقاعدة البحرية الرئيسية المرسى الكبير بوهران، على مراسم التخصيب الرسمي للعميد بن عياد عبد الحق قائداً جديداً للواجهة البحرية الغربية خلفاً للعميد شعلال عبد العزيز، بحسب ما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وأوضح المصدر ذاته، أنه «بعد مراسم الاستقبال وتقديم التحية العسكرية الشرفية بمدخل القاعدة، توجه اللواء قائد الناحية العسكرية الثانية بالنيابة إلى ساحة العلم، أين قام بتفتيش المربعات المصطفة بها لتبدأ بعدها مراسم التصويب».

وبعد كلمة التتصيب، أشرف قائد الناحية على «تسليم راية الواجهة البحرية الغربية إلى القائد الجديد ليقوم بعدها بعقد لقاء توجيهي مع إطاراتها، قبل أن تختتم المراسم بالتوقيع على السجل الذهبي»، يضيف البيان.

نفذت وحدات ومفاز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 25 أوت إلى 01 سبتمبر الجاري، عمليات عديدة، في إطار محاربة الإرهاب والجرمة المنظمة، أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة للاستعداد الدائم للقوات المسلحة عبر مختلف ربوع الوطن، حسب ما أوردته، بيان لوزارة الدفاع الوطني.

ففي إطار مكافحة الإرهاب، كشفت ودمرت معمارز للجيش الوطني الشعبي، خلال عمليات بحث وتمشيط بكل من تبسة والمدينة والشلف والجلفة 11 قبلة تقليدية الصنع، فيما تم توقيف عنصرين دعم للجماعات الإرهابية بكل من ورقلة وتلمسان.

وفي إطار محاربة التهريب والجريمة المنظمة،
حجز حرس الحدود كمية ضخمة من الكيف
المعالج تقدر بـ 04 قناطر و 86,75 كيلوغرام، خلال
دورية بحث وتفتيش قرب منطقة جنين بورزق،

تأجيل محاكمة الاخوة كونيناف الى 9 سبتمبر

بـ«استغلال النفوذ» و«تحويل عقارات وامتيازات»
و«عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية عند انجاز
مشاريع عمومية».

وبررت هيئة الدفاع طلب التأجيل بـ«استحالة الإطلاع على بعض الملفات والوثائق التي يرونها «ضرورية لسير الحسن للمحاكمة». ووافق القاضي على الطلب لتمكين هيئة الدفاع من الحصول على هذه الوثائق.

(وَأَجْ)

أجلت محكمة سيدي محمد (الجزائر العاصمة)، أمس، محاكمة الإخوة كونياف، المتابعين في قضايا فساد إلى يوم 9 سبتمبر بناء على طلب من هيئة الدفاع.

وتم إيداع الإخوة رضا وعبد القادر-كريم
وطارق كونيناف، رهن الحبس المؤقت في 24
أفريل 2019 بعد مثلولهم أمام وكيل الجمهورية
لمحكمة سيدي محمد.

ويتابع الإخوة كونيناف بعدة تهم تتعلق